

مقابلات

حوار الوحدة الوطنية الفلسطينية نقاش مع نايف حواتمة وأبو علي مصطفى

أجرى النقاش:

محمود سويد وأحمد خليفة

حرره وأعدّه للنشر:

أحمد خليفة

يثير الحوار الجاري منذ آب/ أغسطس الماضي، بين فتح وكل من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كثيراً من اللغط في الساحة الفلسطينية، وتنقسم الآراء في شأنه بين مؤيد ومعارض، ومؤيد بتحفظ، ومستهجن. وقد رأت هيئة تحرير "مجلة الدراسات الفلسطينية" أن تستوضح حقيقة أمر هذا الحوار، وما يتوقع أن ينجم عنه، من الأمين العام للجبهة الديمقراطية نايف حواتمة، ومن الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية أبو علي مصطفى، اللذين ترأسا وفدي الجبهتين إلى الحوار.

وفي لقاءين منفصلين تمّ في دمشق، ناقش رئيس التحرير المشارك محمود سويد، ومدير التحرير أحمد خليفة، كلاً من القائدين الفلسطينيين في موضوعات الحوار والوحدة الوطنية والمفاوضات.

وفيما يلي محصلة اللقاءين، وهي تظهر بوضوح الفوارق الأساسية بين الجبهتين فيما يتعلق بقضايا الحوار، إضافة إلى أمور مهمة أخرى تتعلق بحاضر القضية الفلسطينية ومستقبلها.

مقابلة مع نايف حواتمة*

محمود سويد: نبدأ بانطباع عام شائع عن الحوار الذي بدأ، خلاصته أن الحوار ناجم عن الوضع التالي: سنة 1993 مشى عرفات في خيار ومشروع أوصلو، وأفرقاء المعارضة تصدوا بمشروع مناقض طوال السنوات الست الماضية، لكنهم فشلوا في تطويره إلى مشروع قادر عملياً على مواجهة مشروع عرفات وأوصلو. والحوار الذي بدأ، سواء من جانب الجبهة الديمقراطية أو من جانب الجبهة الشعبية، يعني بكل بساطة الانضمام إلى مشروع عرفات، طبعاً مع كلام على تفعيل مؤسسات منظمة التحرير أو تحسين أداء السلطة في مواجهة المرحلة المقبلة، إنما كله ينضوي تحت عنوان واحد هو فشل المعارضة وانضمام أطرافها واحداً بعد الآخر إلى مشروع السلطة. ما رأيكم في هذا؟

نايف حواتمة: في الحالة الفلسطينية خاصة، والحالية العربية عامة، علينا أن نفحص متى تلتقي السلطة والمعارضة. فاللقاء إما أن يتم على أرضية الالتحاق بمشروع أي منهما، وإما أن يتم على أرضية القواسم المشتركة التي تمثل الحدود الدنيا التي تجمع بين القوى والتيارات الفاعلة التي تدب على الأرض وفي الميدان. في الحالة الفلسطينية، تاريخياً منذ النهوض العاصف للمقاومة الفلسطينية المسلحة والجماهيرية والسياسية بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967، كان اللقاء بين التيارات قائماً على برنامج القواسم المشتركة، من دون أن يشكل هذا ضابطاً والتزاماً متبادلاً دقيقاً وثابتاً ومتواصلاً بين قوى الائتلاف التي يجمعها هذا البرنامج؛ فالعملية (Process) مشروطة بحركة ميزان القوى الوطني والإقليمي أولاً، والدولي ثانياً. لكن يبقى الباب مفتوحاً لإمكان إعادة بناء الائتلاف على قواسم مشتركة نظراً إلى فرادة طبيعة القضية الفلسطينية وخصوصيتها المتمثلة في مبنائها التكويني الذاتي وتداخله الواسع مع الحالة العربية، من جهة، ومن جهة أخرى نظراً إلى خصوصية طبيعة وتكوين المعسكر المعادي، ممثلاً بالمشروع الإسرائيلي الصهيوني التوسعي وحماته في التحالفات الإقليمية والدولية. فنحن، طوال هذا القرن، نعيش مرحلة تحرر وطني، وما زلنا في الدرجات الأولى من سلمها، ونكاد نكون الشعب الوحيد بين كل الشعوب

* الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وقد أجريت المقابلة في دمشق بتاريخ 20 أيلول/ سبتمبر 1999.

العربية الذي لم ينجز بعد حقه في تقرير المصير والاستقلال. وعليه، فالخيار الأوحده أمامه هو ضرورة ائتلاف جميع طبقات الشعب وتياراته من أجل النضال ضد الأجنبي، ضد المشروع الإسرائيلي الصهيوني الذي لا تتوقف شهوته التوسعية، ومن أجل انتزاع الحق في تقرير المصير والاستقلال.

في ضوء ذلك يصبح مفهوماً، مثلاً، لماذا في اللحظة الراهنة، وعلى الرغم من كل التمزقات التي تفاقمت في الخريطة الفلسطينية وفي صف الشعب منذ مدريد وقبل أوصلو حتى يومنا هذا، لا يزال التداخل قائماً بين السلطة والمعارضة في إطار مؤسسات الحركة الوطنية الفلسطينية، مؤسسات منظمة التحرير الائتلافية. فالمجلس الوطني والمجلس المركزي ما زالا يضمن جميع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بلا استثناء، من الأقصى إلى الأقصى. اللجنة التنفيذية وحدها لم تعد تشمل، منذ سنة 1983، جميع فصائل المنظمة بسبب الانقسام الكبير الذي وقع في حركة فتح والقتال بين بعض الفصائل، الذي رفضناه وناضلنا ضده، إلى أن نجحنا في إعادة توحيد الائتلاف الوطني بعد خمس سنوات عجاف من الوجد والنزف في حمى الاقتتال وحروب المخيمات وجنوح الفصائل المتصارعة على محورين سياسيين: محور عمان - القاهرة بحثاً عن التقاطع مع مشروع ريغن في منتصف الطريق، وعليه تم توقيع اتفاق عمان (شباط / فبراير 1985) بين عرفات والملك حسين؛ محور دمشق - طرابلس، وكانت المشاريع المطروحة تهدف كلياً إلى إنهاء منظمة التحرير الائتلافية لإمرار الخطط المحورية الإقليمية.

نحن في الجبهة الديمقراطية رفضنا المشاريع المحورية والانقسامية المطروحة، وناضلنا لإعادة بناء منظمة التحرير الائتلافية عن طريق حوار شامل، إلى أن نجحنا في عقد اتفاق الجزائر - اليمن الشهير (تشرين الثاني / نوفمبر 1984) لإعادة بناء الوحدة الوطنية المدمرة جراء اقتتال الفصائل وحروب المخيمات. وكان معنا الشعبية، والشيوعي، والفلسطينية (التحالف الديمقراطي)، لكن الشعبية والفلسطينية انتقلتا في آذار / مارس 1985 إلى جبهة الإنقاذ برئاسة [خالد] الفاهوم بعد اتفاق عمان. وواصلنا نحن النضال لإعادة بناء منظمة التحرير الواحدة الموحدة، رافضين ضغط الاتحاد السوفياتي علينا للانضمام إلى جبهة الإنقاذ؛ إذ كان ذلك يعني تكريس وإدامة الانقسام والشرذمة المحورية الإقليمية وتداعياتها، وخصوصاً ضياع الجامع الوطني السياسي (الكيان السياسي) لشعب فلسطين ممثلاً بائتلاف ووحدة قواه الوطنية المنظمة في إطار منظمة التحرير الموحدة، وما ينجم عن هذا من

طغيان المصالح الإقليمية حولنا، وتبديد الحركة الوطنية الموحدة وتمثيلها للشعب والحقوق الفلسطينية في هذه المرحلة من مراحل القضية الفلسطينية، مرحلة تقرير المصير والدولة المستقلة وعودة اللاجئين والربط بين الوطني والقومي على قواعد القواسم العليا المشتركة. أي، بعبارة أفصح، الارتداد بمجموع الحالة الفلسطينية والعربية إلى الفترة 1948 - 1967، وتبديد الدور الوطني لشعب فلسطين تحت لافتات إقليمية وقومية لفظية عامة من دون أي برامج ملموسة لحل معضلات التحرر الوطني والقومي والترابط الجدلي اليوم والمرحلي بينها. وعليه، واصلنا النضال التوحيدي المحموم إلى أن ربح شعبنا وثورتنا، داخل الوطن وفي الشتات، إعادة بناء ائتلاف منظمة التحرير الموحد على قاعدة برنامج القواسم المشتركة الجديدة، وفي طليعته إلغاء اتفاق عمان (1985)، وإعادة بناء الترابط بين الوطني والقومي على أساس قرارات القمم العربية، من قمة تشكيل منظمة التحرير كياناً سياسياً ونضالياً (1964)، إلى قمة الرباط (1974) التي أقرت فيها الدول العربية، أول مرة منذ النكبة الوطنية/ القومية الكبرى (1948)، بحق شعبنا في تقرير المصير والاستقلال والعودة، إلى جانب عودة جميع الأراضي العربية المحتلة بعدوان حزيران/ يونيو 1967 وما بعده، إلى أصحابها في كل من الأقطار العربية المجاورة، وكان ذلك في نيسان/ أبريل 1987 في المجلس الوطني التوحيدي في الجزائر، الذي شكّل الرافعة التاريخية المتسارعة التي حملت الانتفاضة الكبرى في الأرض المحتلة في كانون الأول/ ديسمبر 1987.

الفصل "بالسكين" بين السلطة والمعارضة

في الحالة الفلسطينية، في إطار م. ت. ف. وعلى الأرض،

لم يكن ممكناً، ولا يزال غير ممكن

كما يصبح مفهوماً لماذا احتفظت حتى القوى التي انقسمت واقتتلت فيما بينها وبين المركزية (فتح عرفات) بمواقعها، وأقصد بالتحديد التحالف الوطني الذي تشكل سنة 1983، ونشط لاحقاً تحت اسم جبهة الإنقاذ. فقد احتفظت جبهة الإنقاذ بست دوائر منظمة التحرير الفلسطينية يديرها محمد خليفة عضو القيادة القومية لحزب البعث وعضو قيادي في منظمة الصاعقة، وطلال ناجي نائب الأمين العام للجبهة الشعبية - القيادة العامة، وخالد الفاهوم. وهذه الدوائر الست يمولها، حتى هذه

اللحظة، الصندوق القومي الفلسطيني بالأموال التي كانت موجودة، في ذلك الوقت، في مصارف دمشق وبيروت. وهذا يكشف مقدار التداخل والتشابك في الحالة الفلسطينية، النابع في الأصل من خلفية كوننا لا نزال نعيش مرحلة تحرر وطني في درجاتها الأولى، مختلفة عن مرحلة ما بعد الاستقلال كما هي الحال بالنسبة إلى الشعوب العربية الأخرى، حيث يدور الصراع بشأن الخيارات الاستراتيجية واليومية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقضايا الديمقراطية التعددية والتداول السلمي فيما يتعلق بالسلطة وحقوق الإنسان... إلخ. ولذا، فإن الفصل "بالسكين" بين السلطة والمعارضة في الحالة الفلسطينية في إطار منظمة التحرير وعلى الأرض لم يكن ممكناً، ولا يزال غير ممكن.

كذلك، وعلى صعيد فرادة خصوصية الحالة الفلسطينية أيضاً، علينا أن نلاحظ أنه منذ العشرينات، حين انفجر الصراع بين شعبنا المقيم على أرضه التاريخية وبين بواكير الغزو الصهيوني المنظم حاملاً مشروعه ببناء دولة على أوسع مساحة من أرض فلسطين التاريخية، وإذا أمكن على ما هو أبعد من ذلك، فإن الحركة الوطنية الفلسطينية ولدت هي في حالة بنيوية مأزومة بفعل التداخل الهائل بين الخريطة الفلسطينية والخريطة العربية، واليد الطويلة لكل عاصمة عربية، وخصوصاً المشرقية، في معدة الخريطة الفلسطينية. وهذا أثر في مصير الأرض والشعب والتطورات طوال العشرينات حتى يومنا هذا. وأذكر، مثلاً، بثورة 1936 - 1939، التي تداخل فيها الفعل السلطوي الأوتوقراطي للقيادة الفلسطينية ذات الطبيعة الإقطاعية الدينية، والتي فشلت في بناء الوحدة الوطنية الائتلافية بين جميع القوى من منظور أننا أبناء مرحلة تحرر وطني تتطلب إخضاع كل التعارضات في الصف الفلسطيني لمصلحة التناقض الرئيسي مع العدو، مع فعل العواصم العربية الحاكمة ذات الأنظمة الإقطاعية الأوتوقراطية والثيوقراطية، ليضع فصل الختام لتآكل الثورة ولاصطيادها بالقرار السياسي، فإنهاؤها بالقرار الشهير بالضرورة وقف ما تبقى منها وترك الأمر في يد القيادة التقليدية الفلسطينية والقيادات العربية للبحث مع الانتداب البريطاني عن حلول للقضية الفلسطينية المتفاقمة. وتكرر ذلك من خلال 1947 - 1948 بألوان أخرى، واستفحل بصورة واضحة بين سنة 1948 وسنة 1967، عندما تم اقتسام ما تبقى من الأرض الفلسطينية بين الأقطار العربية المجاورة بدلاً من تمكين الشعب الفلسطيني من بناء دولته الفلسطينية المستقلة على هذه الأرض، وأقصد - تحديداً - القدس والضفة الغربية وقطاع غزة. وعندما حاولت القيادة التقليدية الفلسطينية بناء

هذه الدولة، وعقدت برئاسة الحاج أمين مجلساً وطنياً في غزة في شباط/ فبراير 1948، قبل رحيل الانتداب البريطاني، عارضت الدول العربية كلها ذلك وألغت النتائج التي تمخض بها ذلك الاجتماع. كذلك كان الحال بعد قيام الدولة العبرية، عندما كررت القيادة التقليدية المحاولة وأعلنت دولة فلسطين في أيلول/ سبتمبر 1948، وألغى التدخل المباشر للعواصم العربية، وخصوصاً العاصمتين الأردنية والمصرية، ما نجم عن ذلك من نتائج.

**الصراع الذي نشب منذ مدريد حتى الآن
لم يمكّن السلطة ولا المعارضات الفلسطينية
من أن تخرج من مأزقها**

هذا أخذ مدى أوسع كثيراً بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967. وعندما فشل عدونا في اصطياح المقاومة الفلسطينية طوال 25 عاماً بالوسائل العسكرية والتكنولوجية، وفشل في القضاء على الانتفاضة الكبرى بتكسير العظام والتكنولوجيا المتقدمة، لجأ إلى اصطياننا بالحلل السياسية، لكن بعد سلسلة لم تتوقف من حروب الإبادة لإحداث سلسلة من الانقلابات السياسية داخل الحركة الفلسطينية، وبالتحديد داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. وكان الكسب الأكبر اصطياح جناح في هذه الحركة، ممثلاً باليمين ويمين الوسط الملتف حول سياسة قيادة فتح، بدفعه إلى الذهاب إلى مدريد. وهنا أود أن أقول إن الذهاب إلى مدريد لم يكن ممكناً بقرار فلسطيني - فلسطيني. فقرارات المجلس الوطني كانت قد أكدت أن الذهاب إلى مدريد يجب أن يتم في إطار سياسي حالنا فيه حال سورية والأردن ولبنان، أي القرار 242 والقرار 338، واستدعاء القرار 194 الخاص بحقوق اللاجئين إلى مائدة المفاوضات الثنائية والتفاوض بشأن مرحلة واحدة من الألف إلى الياء. والشرط الوحيد الذي وضعناه على الآخرين هو أن نتلقى "ضمانات بوقف الاستيطان قبل بدء أعمال مؤتمر مدريد"، إلخ. عرفات لم يتمكن من أن يذهب إلى مدريد بموجب هذه المعادلة الفلسطينية - الفلسطينية، ولذا تخلى عنها بعد حرب الخليج الثانية وانهيار التضامن العربي، وتم حمله على أكتاف العواصم العربية إلى مدريد، وقبل بالتفاوض على مرحلتين، بشروط شمير، كما قال ذلك صراحة، فيما بعد، جيمس بيكر في كتابه الشهير "الدبلوماسية بين الحرب والسلام". هذا كله قلته أيضاً، بأسراره ووثائقه

وأسماء أصحابه، في كتاب "أوسلو والسلام الآخر المتوازن" حتى أُعطي الخلفية الفعلية التي توضح لماذا لا يمكن في الحالة الفلسطينية الفصل بالسكين بين سلطة ومعارضة، وقلته تحديداً كي أقول إن الصراع الذي نشب منذ مدريد حتى الآن لم يمكن السلطة من أن تخرج من مأزقها، ولا المعارضات الفلسطينية من أن تخرج من مأزقها. وأقول معارضات لأنه لا توجد معارضة فلسطينية موحدة، إذ كان، ولا يزال، ممنوعاً أن تقوم وحدة وطنية فلسطينية على قواسم مشتركة، وممنوعاً أن تقوم معارضة متحدة ملموسة واقعية. ولهذا غرقت السلطة في مأزقها الناجم عن سياسة الخطوة خطوة الأوسلوية وحصادها الفقير، ولم تنجح المعارضات في بناء معارضة متحدة واقعية ملموسة، لماذا أيضاً؟ لأن هذا وذاك من شأنهما رفع السقف الفلسطيني، وما زالت العواصم العربية تتقاطع عند مربع إحباط أي محاولة لرفع السقف الفلسطيني. كما أن هناك قوى داخل السلطة تصارع من أجل منع أي توصل إلى قواسم مشتركة. وهناك، في المقابل، قوى في المعارضة شقت طريقها الخاص، وترفض منذ سنة 1983 أي شكل من أشكال الوحدة الوطنية، لأنها ترفع راياتها على أساس رفض أي حلول سياسية للقضية الفلسطينية مهما تكن - رفض قرارات الشرعية الدولية للوصول إلى تسويات في هذه المرحلة، ورفض مبدأ المفاوضات. ويمثل هذا الاتجاه جبهة الإنقاذ. وعليه، لم يكن ممكناً إدارة صراع في إطار المعارضة ملتف حول برنامج سياسي ملموس تقدمه بدلاً من برنامج سياسة الخطوة خطوة الأوسلوية، حتى يصبح ممكناً أن نحاصر هذه السياسة ونجد سندا ما إقليمياً عربياً إلى جانبنا. كما أن العواصم العربية المعنية، منها من احتضن الاتجاه الذي يريد تعميق الافتراق الكامل بين السلطة والمعارضة، ومنها من يريد معارضة ذات شعارات كبيرة من دون ملموسية للتقاطع على المربع نفسه.

وبعد هذا كله لماذا ينفتح الآن باب الحوار من جديد؟ هذا الحوار أطلقنا، نحن في الجبهة الديمقراطية، المبادرة الأولى له في شباط/ فبراير 1997، وعقدت حوارات في أواخر شباط/ فبراير وأخرى في نيسان/ أبريل بين نابلس وغزة ورام الله، لكنها لم تثمر، لأن السلطة الفلسطينية، ومن يشجعها عربياً، كانت ترى في الحوار عملية تكتية تقف عند حدودها الإعلامية. ولذلك كان الحصاد لا شيء تقريباً، إضافة إلى اهتزاز الثقة بالحوار الوطني لدى الشعب، وازدياد المعارضة له في أوساط معينة في السلطة بهدف إدامة هيمنتها على القرارين السياسي والمالي، وتكديس الأموال على حساب بطالة الناس وعذاباتها وخبزها اليومي. وفي المقابل كانت القوى التي

ترفض، من حيث المبدأ، أية تسويات سياسية وأية مفاوضات مع العدو، ترفض أي حوار، فساهمت أيضاً في صب الماء في طاحونة السلطة لشل الحوار عند حدوده الدعاوية الإعلامية. وفي أيار/ مايو 1998، أطلقنا المبادرة المطورة الصادرة عن المؤتمر الوطني العام للجبهة الديمقراطية، والداعية إلى بدء الحوار فوراً بين المعارضة والسلطة للتحضير لاستحقاقات 4 أيار/ مايو 1999، تاريخ الأراضي الفلسطينية المحتلة في عدوان 1967 حتى خطوط 4 حزيران/ يونيو، وللانتقال من التفاوض على قاعدة الأرض المتنازع بشأنها (Disputed Land)، بموجب ما تقول به اتفاقات أوسلو، إلى التفاوض على قاعدة أن هذه جميعاً أراضٍ محتلة بموجب قرارات الشرعية الدولية. وفعلاً، طوال عام كامل واجه الحوار التعقيدات السابقة نفسها. وعندما عُقد المجلس المركزي في 27 نيسان/ أبريل 1999 لاتخاذ قرار بشأن إعلان سيادة الدولة، سبق عقده رسالة كلينتون الشهيرة في 26 نيسان/ أبريل، التي دعت عرفات إلى الإحجام عن إعلان انتهاء المرحلة الانتقالية، والإحجام عن إعلان سيادة دولة فلسطين على جميع الأراضي المحتلة في عدوان 1967، وترحيل كل هذا إلى أيار/ مايو 2000، في مقابل وعد أميركي بأن تكثف الولايات المتحدة ضغوطها من أجل الوصول إلى حلول شاملة في ذلك التاريخ. وكل هذا أصبح الآن، بموجب اتفاق شرم الشيخ، مرحلاً إلى أيلول/ سبتمبر 2000، لأن الأميركيين عادوا فقالوا إن العد التنازلي يبدأ من بدء مفاوضات الوضع النهائي.

الآن، يكتسب هذا الحوار بعداً مختلفاً، ذلك بأن السلطة في مأزق كامل. فسياسة الخطوة خطوة انتهت في 4 أيار/ مايو 1999، ولم يعد ممكناً للسلطة أن تدافع عنها، وهي تصطدم بالقضايا الكبرى: القدس؛ اللاجئيين؛ السيادة على الأرض؛ حدود 4 حزيران/ يونيو؛ المستعمرات؛ المياه. وهذه هي القضايا التي تشكل أعمدة هيكل القضية الفلسطينية كلها. والسلطة ليس في يدها عناصر القوة التفاوضية، ووضعها ضعيف أمام حكومة براك الائتلافية الموسعة ومشروعها التوسعي المتواصل بالاستيطان ولأداءات براك الخمس الشهيرة، وأمام فقر نزاهة الوسيط أو الراعي الأميركي، بينما الخريطة الحاكمة العربية ممزقة منذ انهيار التضامن العربي باحتلال الكويت وحرب الخليج الثانية، ولذلك فالسلطة مضطرة إلى البحث عن أعماق أخرى للحوار في اتجاه محاولة إعادة بناء الائتلاف الوطني، وفي الوقت ذاته تحاول أن تبني هذا الائتلاف بالاقتراب من سياستها. وفي المقابل، تقدم المعارضة الوطنية الواقعة برنامجاً ملموساً لإنقاذ الوضع الوطني الفلسطيني يقوم على استراتيجيا وتكتيك

نضالي وسياسي وتفاوضي جديد يستند إلى سلام قرارات الشرعية الدولية، الذي شكّل محور وقلب برنامج منظمة التحرير الائتلافي إلى ما قبل 12 يوماً من مؤتمر مدريد، ويستند إلى قرارات القمم العربية، من الرباط سنة 1974 إلى القاهرة سنة 1996، وإلى قرارات الأمم المتحدة الصادرة حتى يومنا هذا.

أحمد خليفة: سؤال محمود كان أن الانطباع العام الشائع بشأن الحوار هو أنه في نهاية المطاف كان هناك مشروع أوسلو، وكان هناك مشروع المعارضة في المقابل، وأن مشروع المعارضة فشل وبقي مشروع أوسلو، وأن جزءاً من المعارضة يسعى للالتحاق بمشروع أوسلو. في التوضيح الذي أعطيتموه، تقولون إن الأمور ليست كذلك، وإن مشروع أوسلو أيضاً فشل في المحصلة، وفشله أوقع القيادة الفلسطينية في مأزق جعلها تفتيش عن أعماق أخرى للحوار، وتتجاوب مع الدعوة إلى بناء ائتلاف وطني حقيقي. سؤالي هو: هل تعتقدون، فعلاً، أن السلطة الفلسطينية ترى أن مشروعها فشل، وأنها واقعة في أزمة، وأن الحل لهذه الأزمة هو في بناء وحدة وطنية فلسطينية حقيقية، أم أن الأمور ليست كذلك؟ عندما أتابع تصريحات السلطة، وأراقب مجرى المفاوضات المستمرة بشأن استكمال المرحلة الانتقالية وقضايا الحل الدائم، أرى أن السلطة لا تشعر بأن مشروعها فشل، أو أنها تعتقد نفسها في أزمة كبيرة. أنا أشعر بأنها ترى أن من المفيد جداً لها، بالنسبة إلى المفاوضات، وبالنسبة إلى وضعها، وأمام الطرفين الإسرائيلي والأميركي، أن تستدرج عناصر من المعارضة الفلسطينية إلى صفها لتقول إن أغلبية الشعب الفلسطيني في نهاية المطاف تؤيدني. عندما تقولون إن هناك إحساساً بأن مشروع السلطة فشل، وبالتالي هناك أزمة، فإلى ماذا تستندون؟ إلى شيء ملموس، وليس فقط إلى رؤيتكم الذاتية للأمور، ملموس في تصريحات، في خطوات، في سياسات، في إجراءات؟ أرى أنها تعتقد أن مشروعها مستمر، وأراها ماضية في استكمالها.

نايف حواتمة: اللوحة، بعد ستة أعوام على أوسلو، هي التالية: على الأرض، سيصبح في يد السلطة بعد أن ينفذ واي رقم 2، أي مذكرة شرم الشيخ، 18% من أراضي كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في المنطقة "أ" (من دون القدس الكبرى)، وسيصبح جزئياً، إدارياً، في يدها 22% من أراضي المنطقة "ب" بينما يبقى في يد الاحتلال 60%

احتلالاً كاملاً و22٪ احتلالاً عسكرياً وأمنياً في المنطقة "ب"، إضافة إلى القدس الكبرى والكتل الاستيطانية في الضفة وكتلة مستعمرات قطيف جنوب قطاع غزة، وكل الأرض متنازع في شأنها. وتحت مظلة الأعوام الستة الأوسلوية صادرت حكومة رابين - بيرس 350 ألف دونم، وحكومة نتنياهو 200 ألف دونم من الضفة الفلسطينية، مع بدء توسيع جزئي حول مستعمرات غوش قطيف. وبراك الآن يعلن، فور انتخابه، لاءاته الخمس الكبيرة مع استمرار تسمين المستعمرات في الضفة الفلسطينية بحجة التكاثر الطبيعي، ومع إلغاء 12 فقط من مجموع 41 نواة من المستعمرات التي تسمى مستعمرات التلال التي دعا إليها شارون، ومع إكمال مشروع تهويد القدس وإقفال الدائرة حولها بمستعمرة (مدينة وفق قرار وزير الإسكان الإسرائيلي) جبل أبو غنيم. هذا كله يجري على الأرض، والسلطة الفلسطينية لا تستطيع أن تفعل شيئاً تجاهه بمواصلة سياسة الخطوة خطوة، فميزان القوى مختل اختلالاً هائلاً لمصلحة العدو، وفي يده زمام المبادرة فيما يتعلق بكل هذه الخطوات. وبراك - تلميذ رابين - يأخذ بما قاله رابين في خطابه في الكنيسة في 31 آب/ أغسطس 1991، وهو أن المرجعية لاتفاقات أوسلو ولسياسة الخطوة خطوة هي إسرائيل، وزمام المبادرة في يد إسرائيل، ومن هنا جاء قوله: لا مواعيد مقدسة. وسيبقى الوضع كذلك ما دامت المفاوضات تجري في إطار الخطوة خطوة الأوسلوية، لا في إطار الشرعية الدولية. إن سياسة الخطوة خطوة كفر بها حتى مخترعها كيسنجر الذي بدأها بخطوة فك الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وها قد مرّ عليها، وعلى الانفراد الأميركي بهذه السياسة، أكثر من 26 عاماً والسلام الشامل لم يأت، على الرغم من لغط الإدارة الأميركية عن "السلام الشامل والعدل"، أي ما هو أعمق وأبعد من "المتوازن". كما مرّ الآن ستة أعوام على أوسلو وحصاده الفقير. وعليه، دعا كيسنجر إياه إلى "إنهاء المرحلة الانتقالية في سياسة الخطو خطوة الأوسلوية والانتقال إلى المفاوضات الشاملة". ودعوته هذه هي خلاصة تجربة الإدارة الأميركية على الجبهتين المصرية والسورية، وأخيراً لا أخراً الجبهة الفلسطينية.

أضف إلى ذلك أن إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالمتروبول الإسرائيلي قاد أيضاً إلى سلسلة كوارث اقتصادية. وتلاشت المحاولات كلها لزراع أو هام فردوس هونغ كونغ وسنغافورة، التي أتخمت بها السلطة أذان الناس. ولا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية ما دام اتفاق باريس الاقتصادي قائماً؛ وهذا ما دفع، مثلاً، أحمد قريع، أحد

ثلاثة مهندسي اتفاقات أوسلو، إلى أن يقول في المجلس المركزي في نيسان/ أبريل 1999: "علينا أن ننهي الآن وليس غداً من هذه اللعينة أوسلو، التي لا تفتح على حق تقرير المصير، وإقامة دولة مستقلة، ولا تفتح على تنمية اقتصادية"، مضيفاً أنه صاحب اتفاق باريس الاقتصادي، ومع ذلك يقول الآن بضرورة الخلاص منه. وهذا ما لاحظته أيضاً صندوق النقد الدولي بالنسبة إلى مستوى المعيشة في الأراضي المحتلة، الذي انخفض بنسبة 40% عمان كان عليه قبل أوسلو. وإذا أخذنا نسب البطالة نجد أنها تصل في غزة إلى ما يتجاوز 50%، وفي الضفة إلى 30%، وفي الإغلاق العام ترتفع هاتان النسبتان إلى أرقام فلكية. وهذا ولد أزمة متفاقمة في العلاقة بين الطبقات والقطاعات الاجتماعية الواسعة وبين السلطة نفسها، وليس في يد السلطة حلول ضمن سياسة الخطوة خطوة.

كما أن العلاقة السياسية بين السلطة والشعب مأزومة أيضاً، لأن قدرة السلطة على إقناع القطاعات الأوسع من شعبنا في الأرض المحتلة بالسياسة الأوسلوية أضعف مما كانت، إذ قدمت وعوداً عريضة في الأعوام الأولى لأوسلو، منها أن الاتفاقية ستضع، في نهاية أيار/ مايو 1999، في يد الشعب الفلسطيني والسلطة 90% من مجموع مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة. والآن يرى الشعب الخريطة كما هي، ويرى أن الأوهام التي تمّ البناء عليها انهارت، وأن الأرض الموجودة في تصرف السلطة الفلسطينية أصبحت مشطّرة بمربعات منفصلة بعضها عن بعض، وكل مربع مطوق بقوات الاحتلال، وبالاستيطان الذي لا يتوقف. كذلك انهار كل ما سمي وحدة الولاية الجغرافي في الضفة والقطاع، وهذه مسألة مرئية يومياً. ولهذا تجد الصراع الأكبر للشعب في الضفة الفلسطينية هو ضد نهب الأرض، وهدم المنازل، والمستعمرات، والتطهير العرقي في القدس. وفي غزة يتمحور الصراع الأكبر حول قضية اللاجئين، لأن 72% من سكان قطاع غزة لاجئون. وهذا كله، أي الأزمة مع المحتلين والاستيطان والأزمة الاقتصادية، يتقاطع مع الأزمة السياسية والاجتماعية المتفاقمة الناجمة عن تركيبة الحكم التوتاليتاري (الشمولي)، وأساليبه، وأذرعه الأمنية والشرطوية التي بلغت حتى الآن ثلاثة عشر جهازاً، والتي تمتد إلى المجتمع من كل زواياه. وهكذا تجد السلطة نفسها أمام جدول أعمال آخر يفرض عليها ضرورة الانتهاء من المرحلة الانتقالية، التي كان حصادها فقيراً، وولدت تداعيات واشتراطات كبرى. كما تجد أن عليها أن تلجأ إلى قرارات الشرعية الدولية، ومحاولة إدارة المفاوضات على أساسها. وهذا ما أعنيه بمأزق السلطة.

عربياً، نلاحظ أن أكثر من عاصمة عربية باتت ترى أن دورها أمام شعبها، والأهم من ذلك دورها الإقليمي، مرهون بنقل الحالة الفلسطينية إلى صيغة تفاوضية جديدة تقوم على قرارات الشرعية الدولية. فمصر، مثلاً، التي قدمت المظلة لسياسة الخطوة خطوة الأوسلوية، تجد الآن أن الاستمرار في هذه السياسة، والإحجام عن الانتقال إلى المفاوضات الشاملة على أساس قرارات الشرعية الدولية، سيقودان إلى كوارث أكبر، لأن المشروع التوسعي الإسرائيلي الصهيوني تجاه الضفة الفلسطينية التي تصر الدولة العبرية على أنها "يهودا والسامرة"، أي مشروع أرض إسرائيل الكبرى، محسوم بالنسبة إلى القيادة الإسرائيلية: ضم أكبر مساحة من الضفة إلى إسرائيل، وكذلك ضم كتل المستعمرات وضم القدس، وذلك على الرغم من قرارات الأمم المتحدة.

أحمد خليفة: إذاً، ما استجد على الوضع السابق هو، كما تقولون، أن الآمال التي كانت معلقة على أوسلو انهارت، وأن السلطة الفلسطينية أدركت أن نهج أوسلو أوقعها في مأزق كبير. ومن هنا فهي تشعر الآن بأن عليها أن تلجأ إلى نهج آخر في التفاوض، بمعنى أن تتخلى عن سياسة الخطوة خطوة التي تم فرضها، وأن تتمسك بما يسمى الثوابت الفلسطينية: القدس؛ الاستيطان؛ اللاجئيين؛ حق العودة... إلخ. إذا سمحتم لي بأن أسأل، من قبيل توضيح الأمور، هل تعتقدون أن السلطة بكليتها لديها هذه الرؤية أو النظرة؟ لأن المسألة ليست في أن تتفق السلطة الفلسطينية والمعارضة الفلسطينية على الثوابت الفلسطينية، وإنما المسألة هي أن هناك عملية تفاوضية مع الخصم، مع إسرائيل، تجري في إطار موازين قوى معينة ويدير المفاوضات من الجانب الفلسطيني أشخاص معينون، لهم نفوذ كبير داخل السلطة، ومن المهم أن نعرف إن كان طراً تغير في نظرتهم إلى الأمور أم ما زالت نظرتهم كما هي. عندما بدأت هذه السلطة المفاوضات من أجل الحل السلمي، لا شك في أنها كانت تتمنى لو أنها تستطيع تحقيق المطالب الفلسطينية. لكن بحجة أن موازين القوى مختلفة بصورة كبيرة لمصلحة إسرائيل، واجتهاداً منها أن سياسة الخطوة خطوة، التي فرضت عليها، قد تقود إلى إنجازات حقيقية، أقدمت على تنازلات كثيرة، ربما كان أخطرها، كما ذكرتهم، موضوع القبول بعدم وقف الاستيطان الذي يأكل الأرض الفلسطينية. ذكرتم أبو قريع، لكن هناك آخرون لهم وزنهم وتأثيرهم في عملية اتخاذ القرار. وأعرف من متابعتي للأمور أنه لم يطرأ تغير جذري في نظرتهم الأساسية إلى الأمور، ولا في نظرتهم إلى ما يمكن الحصول عليه في هذه المرحلة من تاريخ الشعب الفلسطيني، وما لا يمكن

الحصول عليه، وبعض ما لا يمكن الحصول عليه يمسه الثوابت الفلسطينية بالتأكيد. ما هي الضمانات التي ستسعون لها في الحوار كي لا تتكرر التجربة السابقة، وكي لا يستمر مسلسل التنازلات بناء على الحجة إياها نفسها - موازين القوى، التي يعرف الجميع أنها لم تتغير؟ نكون حمقى إذا اعتقدنا أن إسرائيل ستقدم تنازلات فيها يتعلق بالثوابت الفلسطينية. إما أن يقدم عليها الطرف الفلسطيني وإما لا يحدث حل.

محمود سويد: إسمحو لي باستكمال هذا التصور. المسار الذي تحدثتم عنه مرشح للاستمرار في المرحلة المقبلة - الاستيلاء على الأرض، والاستيطان، والإصرار على القدس كعاصمة إسرائيل، ورفض عودة اللاجئين، هذا كله مرشح للاستمرار. لا بد من أنكم دخلتم الحوار من ضمن تصور معين، تطمحون إلى أن يشكل رافعة للوضع الفلسطيني، وأن يؤدي إلى وقف عملية التنازلات أمام إسرائيل. ما هو التصور الذي سيشكل هذه الرافعة في ظل كل هذا الاختلال في موازين القوى؟ مع العلم بأن السلطة الفلسطينية هي نفسها، والدعم الدولي لإسرائيل هو نفسه، والوضع العربي المنهار لم تتغير أحواله، وفي المقابل تفوق إسرائيل مستمر وقائم، وسيطرتها على الأرض وإمكان استمرار في تنفيذ كل برامجها قائمان ومستمران، في مواجهة الثوابت التي هي نفسها نقيض إسرائيلي - فلسطيني. ما هي التصور القادر فعلاً على أن يوقف الانحدار؟

نايف حواتمة: فوراً أقرر أن السلطة، ممثلة بفتح المركزية ومن حولها، كان لديها تطلع إلى السير في سياسة الخطوة خطوة منذ سنة 1977، بل قبل ذلك، منذ أن طرح السادات، من دون حتى إمكان تنفيذ ذلك، المشاركة الفلسطينية في المفاوضات الثنائية التي حملت عنوان مائدة هليوبوليس. ولذلك لا أوافق على التعبير القائل إن سياسة الخطوة خطوة تم فرضها على اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير، بل كان هذا الاتجاه يبحث عن التقاطع مع مثل هذه السياسة في فترة مبكرة من السبعينات. وعليه، حاول دفع الائتلاف الوطني في منظمة التحرير منذ ذلك الوقت في اتجاه خطط السادات، ومن وراء هذه الخطط، من أجل السير كتفاً إلى كتف مع سياسة الخطوة خطوة. والكل قرأ تحليل الأخ محمود عباس للسياسة الفلسطينية، الذي دان فيه السياسة البرنامجية اليومية والتكتيكية المتناغمة مع الثوابت الوطنية المتمثلة في

الإصرار على حقوق تقرير المصير، والدولة المستقلة، والعودة في إطار قرارات الشرعية الدولية، وأشار إلى أنه كان على منظمة التحرير أن تسير مع السادات منذ كامب ديفيد. ولذا أقول، مرة أخرى، إن التطلع في أوساط معينة داخل فتح إلى السير في هذا الاتجاه كان مبكراً، لكن تلك الأوساط لم تتمكن، على الرغم من ثقلها، من توليف معادلة فلسطينية - فلسطينية تمكنها من الذهاب، كما لم تتمكن من توليف معادلة عربية - عربية موازية. وعندما لاح أمامها إمكان كسر المعادلة الفلسطينية - الفلسطينية بعد قرارات مجلسنا الوطني في 29 أيلول / سبتمبر 1991، وقرارات المجلس المركزي في 18 تشرين الأول / أكتوبر 1991، قبل اثني عشر يوماً من مدريد، وعندما قدمت العواصم العربية الذاخرة إلى مدريد، ومن معها، أكتافها، كسرت تلك الأوساط المعادلة الفلسطينية - الفلسطينية، وذهبت إلى مدريد بالشروط التي ذهبت فيها. هذا أولاً.

ثانياً، لا أقول إن هناك ما يسمح لأي مناضل بأن يقف ويقول إن السلطة الفلسطينية أدركت الآن أن عليها أن تراجع سياستها مراجعة كاملة، وأنها ستنتقل انتقالاً كاملاً إلى سياسة جديدة تقوم على إنهاء سياسة الخطوة خطوة والانتقال إلى المفاوضات الشاملة المسقوفة بقرارات الشرعية الدولية والمحكومة بها. لكن أقول إن حجماً هائلاً من الأوهام الترابية والسياسية والاقتصادية التي بنت السلطة سياستها عليها قد انهارت. فقد بشرت السلطة بأن 90% من الأرض ستكون في يدها في أيار / مايو 1999، وبأن الاقتصاد سينهض سريعاً ويحول فلسطين إلى سنغافورة، أو هونغ كونغ جديدة. هذا ما قاله الإخوة عرفات، ومحمود عباس، وأحمد قريع، ونبيل شعث، وصائب عريقات، وآخرون مطبلون كثيرون. هذه الأوهام المنهارة هي التي تدفع أوساطاً في السلطة، وبالذات في مركز القرار، إلى أن تفكر نسبياً، جزئياً، في أن سلسلة المآزق التي راكمتها سياسة الخطوة خطوة الأوسلوية لم يعد ممكناً الخروج منها وتجاوزها بالإيغال في السياسة ذاتها، لأن القادم في كوارثه أعظم. كما أن عدداً كبيراً من العواصم العربية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين ودولاً أخرى، كلها تتمنى وتنصح، بل بعضها يضغط السلطة، في اتجاه الانتقال إلى مفاوضات الوضع الدائم على أساس قرارات الشرعية الدولية. في مقابل ذلك، هناك مراكز قوى (Lobbies) في السلطة بات لديها مجموعة من المصالح المادية والسياسية، نقلت شرائح منها من حالة السمك الصغير، أيام تونس والمنافي، إلى حالة الحيتان الكبار، والآن تندفع في اتجاه حالة الغيلان الكبار. هذه القوى لها مصالح متداخلة مع الاقتصاد الإسرائيلي والشركات الإسرائيلية، وهي تندفع من مواقع مؤثرة في القرار السياسي في اتجاه

مواصلة سياسة الخطوة خطوة، متذرة بحجة أن التعقيدات كبيرة وتتطلب أكثر من معركة للانتقال إلى المفاوضات الشاملة على أساس قرارات الشرعية الدولية، ومتكئة على مقولة: "خذ وطالب" بدلاً من المقولة الوطنية "وحدة الشعب في الوطن والشتات بوحدة قواه المنظمة وشخصياته الوازنة للنضال والتفاوض في إطار قرارات الشرعية الدولية وتحت إدارة هيئة وطنية ائتلافية مشتركة، نحو تسوية وسلام متوازن يقوم على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية."

ثالثاً: مرة أخرى يجب أن نعطي التداخل بين الحالة الفلسطينية والحالة العربية مساحته من دون مط أو إلغاء. الحالة العربية كلها تجد نفسها يومياً مضطرة إلى أن تدعو إلى حلول استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية في كل المسارات العربية - الإسرائيلية، وتُعَوِّن ذلك بأنها حريصة على حقوق الشعب الفلسطيني. لكن الأهم في هذه الحالة العربية هو أن الأنظمة تتلمس أيضاً رأسها، ومواقعها، ومصالحها، أمام شعوبها، وإن لم يكن أمام الشعوب فأمام الإنتلجنسيا التي تشكل في هذه البلاد مراكز ضغط فعلية. الشعوب تحس بالوجع، وتتململ، والتلملم بدأ يضغط على العواصم العربية، وأصبح مرئياً وملموساً. ثم إن الشرق الأوسط الجديد الذي بشر بيرس به، والذي يعني، بلغة واضحة، حلاً لتجعل من الدولة العبرية الدولة الإقليمية العظمى في منطقة الشرق الأوسط، جعل هذه العواصم تتساءل عن الشرق الأوسط المقبل: هل هو شرق أوسط يكون التفوق فيه للاقتصاد والتكنولوجيا الإسرائيليين، أو هو شرق أوسط آخر يحمي ما في يد الطبقات الحاكمة العربية ويصون مصالحها، ويسمح لها بتطوير بلادها اجتماعياً واقتصادياً كي تستطيع الأنظمة أن تبقى على قمة الهرم، ولا تجد نفسها أمام انفجارات كبرى كما وقع في مراحل سابقة، فضلاً عن تجاربها المرة مع الدولة العبرية. ولذا، توجد الآن في الخريطة العربية، فعلاً، تباينات في الرؤية لكيفية إدارة الصراع بالوسائل السياسية والتفاوضية، ويوجد من يدفع إلى ضرورة الانتقال إلى إدارته على أساس قرارات الشرعية الدولية.

أخيراً، يدرك الفريق المؤثر في صنع القرار الفلسطيني أن أبرز العقد أمامه هي تجاوز حالة الضعف الفلسطينية، من خلال محاولة ائتلاف وطني على قواسم مشتركة.

لا مخرج إلا بالقطع مع سياسة "الخطوة خطوة"
و"خذ وطالب" والانتقال إلى سياسة الشعب الموحد

والتفاوض على أساس قرارات الشرعية الدولية

وبشفافية أقول لشعبنا والعرب والعالم: لا مخرج من عنق زجاجة سياسة الخطوة خطوة الأوسلوية، وضغوط براك لربط الانتقال بالنهاي بما فيه العودة إلى اتفاق انتقالي مرحلي أوسلوي آخر مع مواصلة نهب الأرض وتدهور حياة البشر والعلاقة المأزومة بين الشعب وبين السلطة والمعارضة من مواقع متباينة.. أقول: لا مخرج إلا بسياسة القطع مع الخطوة خطوة و"خذ وطالب"، والانتقال إلى سياسة الشعب الموحد إزاء مفاوضات على أساس قرارات ومرجعية الشريعة الدولية.

أحمد خليفة: هل نستطيع أن نفصل في هذه النقطة؟ كيف تتصور الجبهة الديمقراطية عملية بناء هذا الائتلاف؟

محمود سويد: كأنكم تقولون إن الحوار يأتي استجابة لدفع. هل هو استجابة لدفع، أم أنه جاء نتيجة تحليل ورؤية القوى الفلسطينية للوضع العربي، وهي تدخل الحوار على أساس...

نايف حواتمة: كثير من القوى الفلسطينية والعربية النافذة في صنع القرار، أو الضاغطة في اتجاه تصحيح القرار، يلمس بحكم دروس التجربة إياها ضرورة إحداث نقلة في الحالة الفلسطينية. وهذه النقطة لا يمكن أن تحدث إلا بدفع القاعدة الاجتماعية السياسية الفلسطينية إلى العودة إلى البرنامج السياسي الذي أخذت به منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية سنة 1974، أي البرنامج المرحلي الذي دعا، في ذلك الوقت، إلى تسوية سياسية شاملة في إطار القرار 242 والقرار 338 والقرار 194، أي دولتين على أرض فلسطين التاريخية، دولة فلسطينية على أرض 1967 ضمن حدود 4 حزيران/ يونيو عاصمتها القدس، ودولة إسرائيل، وحل مشكلة اللاجئين في مقابل السلام الكامل مع الدولة العبرية، مع أخذ المستجدات بعين الاعتبار. وفي هذا السياق، علينا أن نلاحظ موقف الاتحاد الأوروبي الأكثر وضوحاً في استخلاصه ورؤياه وحلوله بحكم كونه جاراً على ضفاف بحيرة المتوسط وله مصالح استراتيجية كبرى في الشرق الأوسط. هذا الاتحاد الأوروبي يريد دفع الأمور مرة أخرى في اتجاه الشرعية الدولية، إذ لا يوجد له دور سياسي من دون قرارات الشرعية الدولية. كما علينا أن نلاحظ بيان قمة برلين في آذار/ مارس 1999 الذي دعا، بلغة واضحة، إلى حق تقرير

المصير للشعب الفلسطيني، بما فيه حقه في دولة مستقلة غير قابلة للاعتراض أو الفيتو.

لكن كجواب مباشر عن تساؤل محمود، الحوار ليس استجابة لنداءات من هذه العاصمة أو تلك، وإنما هو استجابة للضرورة الوطنية الفلسطينية في الوضع الراهن، لأننا أمام مفترق طرق: إما مواصلة سياسة الخطوة خطوة وما ينجم عنها من كوارث، وإما بذل الجهد بأقصى وتيرة ممكنة لانتشال الحالة الفلسطينية من تدهورها، ووضع أسانيد لوقف التدهور، تمهيداً للانتقال إلى مفاوضات شاملة على أساس قرارات الشرعية الدولية. هذا مطروح، وذاك مطروح.

وفي هذا السياق، علينا أن نلاحظ ماذا فعلت الدولة العبرية في مذكرة شرم الشيخ: براك أعلن أنه إذا لم يقبل الطرف الفلسطيني بالتعديل الذي اقترحه، فإنه جاهز لتنفيذ "الوأي" الذي وقّعه نتنياهو تنفيذاً كاملاً كما هو، نصاً وروحاً. التعبير "نصاً وروحاً" يعني ماذا؟ يعني وضع التبادلية حرفياً أمام الفريق الفلسطيني. والتبادلية تعني أن في إمكان براك أن يعطل كل نبضة من نبضات إعادة الانتشار إن لم تقتنع الدولة العبرية بأن الطرف الفلسطيني أنجز كل ما يترتب عليه بموجب الشروط المقابلة. وهذا ساهم في إرعاب الفريق الفلسطيني المفاوض. ما هو التعديل الذي طلبه براك؟ التعديل الأساسي هو الربط بين الانتقالي والدائم، ولذلك أصر براك على اتفاقية "إطار" (Framework) بسقف هو شباط/ فبراير 2000. على أساس اتفاقية الإطار هذه تجرى المفاوضات بشأن الوضع الدائم على أمل إنجازها في أيلول/ سبتمبر 2000. لقد أراد مرة أخرى أن يتداخل الانتقالي والدائم أحدهما في الآخر. وفي مقابل ذلك، قدم للفريق الفلسطيني ما سماه سلة مغريات - تساهل بالتبادلية الخاصة بجمع السلاح، وأسماء الشرطة، وخفض عدد الشرطة، وبعض المرونة في موضوع الأسرى. هناك أيضاً نقطة ثانية تأتي في الدرجة الثانية أو العاشرة من الأهمية، لكن أرجو أن توضع في الدرجة الثانية لاعتبار سياسي بمدلولاته الخطرة. في "الوأي" المحمية الطبيعية التي تبلغ مساحتها 3% هي منطقة صحراوية في الجنوب، وتصل بين جنوب بيت لحم - الخليل وغور الأردن. وقد طلب براك إبقاءها في يد الاحتلال في المنطقة ج، وقدم بديلاً منها مناطق خضراً في الشمال. عرفات أغرته المناطق الخضر في الشمال، بينما المنطقة الصحراوية في الجنوب هي منطقة الحوض المائي الجوفي، وهم لا يريدوننا أن نقرب منها، كما أنها تصل بين جنوب الضفة والحدود الأردنية، وهم لا يريدون لنا أن نكون هناك لأن لديهم خريطة لها علاقة بغور الأردن. في هذا

الميدان، حسمنا نظرياً، في الحوار الذي جرى في القاهرة، مسألة سياسة الخطوة خطوة. وينص البيان المشترك، الذي صدر في ختام الجولة الأولى من الحوار، على انتهاء المرحلة الانتقالية، وعلى أننا الآن أمام مرحلة جديدة تقوم على مفاوضات جديدة في إطار قرارات الشرعية الدولية.

محمود سويد: لكن الانتقال فوراً إلى المرحلة الدائمة هو مطلب براك بصرف النظر عما إذا كان الاتحاد الأوروبي، أو بعض الدول العربية مثل مصر، يرى في الانتقال إلى مفاوضات المرحلة الدائمة على أساس الشرعية الدولية ضرورة لمصالحه.

نايف حواتمة: براك، وكذلك نتنياهو، حاولا القفز عن الواي قفزاً كاملاً، والانتقال إلى مفاوضات الوضع الدائم، أي عدم تنفيذ اتفاق "الوأي" بإعادة الانتشار من 13,2% من أرض الضفة وهي كلها في مربع المنطقة ج، لأن عدم التنفيذ يبقي في يد الدولة العبرية ورقة مهمة في المفاوضات الشاملة. نحن دعونا إلى سياسة تقول إن على الجانب العبري أن ينفذ، بموجب اتفاق "الوأي"، التزاماته فيما يتعلق بإعادة الانتشار والممرين الآمنين وميناء غزة، لأن الفريق الفلسطيني الأوسلوي نفذ التزاماته الواردة في الاتفاق. هذا شيء والفصل بين سياسة الخطوة خطوة والمفاوضات الشاملة على أساس قرارات الشرعية الدولية شيء آخر. ولهذا أكدنا في حوارات القاهرة ضرورة الانتقال إلى مرجعية جديدة تستند إلى قرارات الشرعية الدولية. لماذا؟ لأننا دعاء مشروع سياسي وطني يقوم على قرارات الشرعية الدولية منذ سنة 1973 حتى الآن، ولأننا دعاء تسوية سياسية شاملة تقوم، في هذه المرحلة، على أساس قرارات الشرعية الدولية، ولدينا الجاهزية كي نكون شركاء في كل العمليات التفاوضية، بينما القوى الأخرى في المعارضة الفلسطينية غير معنية بالمفاوضات بأي صيغة كانت، وغير معنية بالمفاوضات الشاملة، وليس لديها الجاهزية لأن تكون حالة فاعلة. رفاقنا في الجبهة الشعبية أعلنوا أنهم ليسوا شركاء في المفاوضات المقبلة، وثمة قوى في المعارضة تقول إن فلسطين "وقف قومي" نتركه إلى الأجيال المقبلة. ولذا نحن ضد أي مشاريع تسوية مهما تكن، وهذا موقف يجري استنساخه منذ سنة 1973 حتى يومنا هذا. وجوابنا كان منذ السنة المذكورة إلى الآن، أنه لن تبقى أرض فلسطينية للأجيال المقبلة عند ذلك، فالمشروع التوسعي الإسرائيلي الصهيوني لا يتوقف، ولن توقفه شعارات من دون برامج ملموسة، والأمثلة صارخة أمامنا: عربستان والإسكندرون، من البلاد العربية، فالأول تم تفريسه والثاني تتركه. من يتناول الآن هذه المصائر

الحزينة والتعيسة في هذين الإقليمين في عالم العرب دولاً وأحزاباً؟ ويوجد أمثلة أخرى. أما الاتجاه الثالث في المعارضة الذي لا يقدم مشروعاً فلسطينياً سياسياً فهو الاتجاه الإسلامي، الذي يقول إن الأرض الفلسطينية "وقف إسلامي"، وهو يرفض أي تسوية وأي مفاوضات. وهناك فريق حماسوي يقول إنه ضد فك الارتباط الإداري والقانوني بين ضفتي نهر الأردن، الشرقية والغربية، وأنه مع ضرورة التراجع عن فك الارتباط الذي أقدم عليه الملك حسين في تموز/ يوليو 1988، وهذا يعني، بلغة واضحة، العودة إلى اعتبار الأردن مسؤولاً عن الضفة الفلسطينية والقدس، عملاً بما كان قائماً قبل الاحتلال، وذلك على الرغم من محاولة الأردن، من سنة 1967 إلى سنة 1988، استعادة الضفة والقدس وانتهائها إلى طريق مسدود، ومحاولته أيضاً، من سنة 1974 إلى سنة 1988، القفز عن قرارات قمة الرباط على أمل استعادة الأرض عن طريق المفاوضات المتعددة الأشكال، العلنية والسرية، والتي انتهت هي أيضاً إلى طريق مسدود، فقرار فك الارتباط في تموز/ يوليو 1988. وعليه أقول إنه في الحالة الفلسطينية يوجد مشروعان سياسيان ملموسان: مشروع يقدمه أهل أوسلو الذين يمثلون اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير بالمدلولات السياسية، وله قاعدته الاجتماعية وشبكة علاقاته العربية والدولية، وهو يحاول الآن بعد تجربة سياسة الخطوة خطوة التملص منها والانتقال إلى المفاوضات الشاملة على أساس قرارات الشرعية الدولية من دون إعلان ذلك؛ والمشروع الذي تقدمه الجبهة الديمقراطية، وله أيضاً قوى اجتماعية تتناغم معه، وهو يطالب بالفصل بين المرحلة الانتقالية ومرحلة التفاوض بشأن الحل الدائم، والذهاب إلى المرحلة الجديدة على أساس قرارات الشرعية الدولية.

يجب نقل العملية التفاوضية

من يد السلطة الفلسطينية

إلى يد منظمة التحرير الائتلافية

وفي هذا السياق، يجب ضبط هذه العملية بأسس سياسية مرئية ملموسة لا تقف عند حدود القرار 242 والقرار 338، بل تضيف إليهما قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الخاصة بالقدس (242 و 252 لسنة 1967؛ 478 لسنة 1980)،

وبالاستيطان (465 لسنة 1980)، وبلاجئي 1948 (194 لسنة 1948)، وبنازحي 1967 (237 لسنة 1967).

وهذا الإطار السياسي يجب ضبطه ومراقبته في المفاوضات بنقل العملية التفاوضية من يد السلطة الفلسطينية، التي تمثل سلطة على جزء من الشعب وعلى جزء من الأرض، ولا تمثل كل الشعب ولا تمثل كل الأرض، إلى يد منظمة التحرير الائتلافية، ممثلة بقيادة يشارك فيها جميع فصائل منظمة التحرير والشخصيات الوطنية، وإذا أمكن أيضاً الاتجاه الإسلامي ممثلاً بحماس والجهاد، ويتم إعادة بناء الإجماع الوطني في إطار منظمة التحرير على أساس الحوار الوطني الشامل الذي ينتج برنامج القواسم المشتركة. وليس شرطاً مشاركة كل هذه القوى في المفاوضات، وعليه يتم تأليف هيئة قيادية ائتلافية لإدارة كل محاور وعملية التفاوض، تتشكل من الفصائل والشخصيات المناضلة والداعية إلى المفاوضات الشاملة على أساس قرارات الشرعية الدولية. وتكون هذه الهيئة تحت رقابة وإشراف مؤسسات منظمة التحرير التشريعية (المجلس الوطني)، والتنفيذية (المجلس المركزي واللجنة التنفيذية الائتلافيان).

أحمد خليفة: هل تقصدون منظمة التحرير الحالية؟

نايف حواتمة: لا، ليس الحالية.

أحمد خليفة: أي منظمة تحرير؟

نايف حواتمة: منظمة التحرير في وضعها الحالي مشلولة، ومؤسساتها كلها معطلة، ومؤسساتها الائتلافية غير قائمة.

أحمد خليفة: منظمة التحرير الحالية مع إحياء مؤسساتها وتفعيلها؟

حان الوقت في رؤيانا وبرامجنا

كي نعود جميعاً إلى الشرعية

الشعبية وصندوق الاقتراع

نايف حواتمة: نعم، لأن مؤسساتها كلها مشلولة: المجلس الوطني؛ المجلس المركزي؛ اللجنة التنفيذية. كلها معطلة ومحكومة بلون واحد، لون أهل أو سلو بفعل عمليات الفك

والتركيب التي تعرضت لها، بدءاً بمجلس غزة حيث تم إضافة 250 عضواً بقرار من الأخ ياسر عرفات لترجيح كفة سياسة أوسلو، وانعكس ذلك أيضاً على تركيبة المجلس المركزي، وعلى تأليف لجنة تنفيذية أغلبيتها الواسعة فتحاوية ومن أهل أوسلو. ويستعيز الأخ ياسر عرفات، منذ سنة 1994 حتى الآن، من مؤسسات المنظمة بما يسميه القيادة الفلسطينية، ويقصد بذلك مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية وهيئة رئاسة المجلس ومن يحضر. ولذلك أقول إن من الضروري أن توضع المفاوضات في يد منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية. وقد جرى البحث في الموضوع في حوار القاهرة، ونص البيان المشترك على ضرورة إعادة بناء هذه المؤسسات، المعمول بها منذ سنة 1964 حتى سنة 1994، وفقاً لتراث وسياسة التوافق الوطني إلى أن نتمكن، وفي أسرع وقت ممكن، من إجراء انتخابات لمجلس وطني فلسطيني جديد في الأراضي المحتلة، وحيثما أمكن في الشتات. نحن أضفنا قاعدة التمثيل النسبي كي يتم إشراك كل التيارات الحية الفاعلة في صفوف الشعب الفلسطيني. وهذه المسألة لم تحسم، لكن ضرورة إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الائتلافية على أساس التوافق حسمت، وأصبح الآن ممكناً مباحثات لإعادة بناء برلمان جديد، مجلس وطني جديد بالتوافق بين الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية داخل الوطن وفي الشتات. فالمجلس الراهن فاقد قانونيته منذ أعوام، أما الأفضل والأصح فهو مباشرة وضع قانون انتخابات مجلس وطني جديد والتحضير لبدء انتخابات شاملة في الوطن وفي كل مواقع الشتات حيثما أمكن. فقد حان الوقت، في رؤيانا وبرامجنا كي نعود جميعاً إلى الشرعية الشعبية وصندوق الاقتراع، فالشرعية الثورية بالبندقية والشرعية التاريخية لم تعد أي منهما كافية كما كانت في لهيب الثورة والانتفاضة.

أحمد خليفة: تقولون على أساس التوافق، بينما أنتم تعرفون أن عدداً من الفصائل غير مستعد للانضمام إلى كل هذا المجهود والمسعى. أتوقف عند هذه النقطة لأنكم قلتم أنكم تريدون إحياء منظمة التحرير على أساس صيغة توافقية إلى أن يصبح إجراء انتخابات ممكناً. صيغة توافقية بين من بالتحديد؟ الفصائل المؤيدة لأوسلو والديمقراطية والشعبية فقط؟

نايف حواتمة: صيغة توافقية بين جميع فصائل منظمة التحرير، وإذا أمكن، ونحن حريصون على أن يصبح هذا ممكناً، حماس والجهاد من دون اشتراطات. نحن نأمل بإعادة بناء منظمة التحرير الائتلافية على أساس التوافق وما ينجم عنه من برنامج

قواسم مشتركة جديد، من دون اشتراط مشاركة الفصائل التي لا تريد ذلك في العملية التفاوضية.

أحمد خليفة: لماذا يتعين على هذه الفصائل أن توافق على المشاركة في إعادة بناء بمنظمة التحرير؟ كي تخول فتح والديمقراطية إكمال مشوار التفاوض؟!

نايف حواتمة: نعم، هي تأتي إلى حوار وطني شامل لفحص إمكان الاتفاق على برنامج قواسم مشتركة، وعلى إعادة بناء الائتلاف الوطني العريض لمنظمة التحرير، ممسكة أمام الشعب ببرنامج القواسم المشتركة في يد، وفي اليد الأخرى ببرنامجها الخاص. وتجربة الحركة الوطنية الفلسطينية الائتلافية في هذا الميدان غنية جداً. فنحن مثلاً في الجبهة الديمقراطية كنا أعضاء في هذا المبنى الائتلافي على أساس القواسم المشتركة، وكنا في الوقت ذاته معارضة في الشارع وأمام الجماهير والعرب والعالم من مواقع صيانة برنامج القواسم المشتركة. كما كانت فتح، مثلاً، في هذا الائتلاف على أساس برنامج القواسم المشتركة وبرنامجها الوطني والقومي السياسي الخاص بها، مع ملاحظة أن فتح كانت في موقع أقوى يتعلق بصنع القرار، لأنها لا تعتمد فقط على قواها الذاتية، بل تعتمد أيضاً على خريطة عربية حاكمية. وكذلك بقية الفصائل: الجبهة الشعبية؛ القيادة العامة؛ الصاعقة؛ العربية؛ حزب الشعب؛ الفلسطينية؛ النضال؛ كانت جميعاً أعضاء في منظمة التحرير، ومنا من دافع عن برنامج القواسم المشتركة، ومنا من كسره.

أحمد خليفة: لكن الوضع حالياً مختلف. ثمة عدد من الفصائل التي كانت جزءاً من الوضع الائتلافي السابق هو الآن ضد كل العملية التفاوضية، وهو سيبقى خارجاً. إذا حذفنا هذه الفصائل من سيضاف إلى فريق أو سلو في منظمة التحرير، الذي قام بعملية تزوير معينة كي يشكل مجلساً وطنياً وقيادة فلسطينية وفريقاً تفاوضياً غير منبثق من منظمة التحرير؟ سيضاف إليه فقط الجبهة الديمقراطية، وربما الجبهة الشعبية. ولذا لن تكون المنظمة، التي تطمحون إلى إعادة بنائها، ائتلافية بالمعنى الشامل الذي ترونه. أنتم تعلمون جيداً بأن الأمر لن يكون كذلك.

نايف حواتمة: ستكون ائتلافية، وستشمل في المرحلة الأولى من عملية إعادة بناء الائتلاف كل فصائل المنظمة ما عدا الصاعقة والقيادة العامة، وستشمل الصاعقة

والقيادة العامة بعد استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني. وهذه نبوءة أقدمها الآن وإني مستعد لأن أحاسب عليها لاحقاً. وقد شارك في الحوار الذي جرى في رام الله يوم 31 آب/ أغسطس، بعد النداء الصادر عن اجتماع القاهرة بيننا وبين فتح في 23 آب/ أغسطس، جميع فصائل منظمة التحرير ما عدا الصاعقة والقيادة العامة، وجرى النقاش تحت عنوان البحث عن القواسم المشتركة ووضع آليات للحوار الوطني الشامل الذي يؤمن مشاركة الجميع في الوطن وفي الشتات. وعليه أقول إنه سيكون في هذا الائتلاف كل من: فتح؛ الديمقراطية؛ الشعبية؛ حزب الشعب؛ النضال؛ الفلسطينية؛ وفصائل توالدت فيما بعد، ستكون موضع فحص مشترك.

أحمد خليفة: إذاً، الخطوات العملية هي التالية: أولاً، الاتفاق على الإطار السياسي المرجعي للمفاوضات المتمثل في قرارات الشرعية الدولية؛ ثانياً، إعادة تفعيل وإحياء منظمة التحرير على أساس ائتلافي بالطريقة التي شرحتها، وأيضاً...

نايف حواتمة: وأيضاً، هذا الائتلاف يلتقي على القواسم المشتركة مرة أخرى، من دون أن يعني، لحظة واحدة، أن كل ما هو فيه ملزم أو ملتزم تجاه العملية التفاوضية. هو ملزم وملتزم تجاه برنامج القواسم المشتركة وبرنامج الخاص. وقد حدث ذلك مراراً وتكراراً في حياة منظمة التحرير الفلسطينية، والأمثلة معلومة. بعد إقرار البرنامج السياسي الجديد لمنظمة التحرير سنة 1974، خرج عن البرنامج عدد من الفصائل وألف جبهة الرفض، سنة 1974، بزعامة محور إقليمي عربي، واعتبر البرنامج استسلامياً. ولا يزال بعض الفصائل يسمه بذلك حتى الآن على الرغم من أنه لم ينفذ قط، وإنما جرى تراجع عنه على سكة أوسلو. هذا البرنامج المرحلي الوطني/ القومي القائل بالعودة وتقرير المصير والدولة المستقلة ضمن حدود 4 حزيران/ يونيو 1967، والذي هو برنامج الشرعية الدولية حالياً، لم يكن في الإمكان تنفيذه على الرغم من 25 عاماً من المقاومة المسلحة والسياسية والانتفاضة، ولا يزال تنفيذه يتطلب صراعاً طويلاً متعدد الأشكال، وربما يتطلب حروباً جديدة، إذا أصرت حكومات الدولة العبرية على الاستيطان والتوسع وإدارة الظهر لقرارات الشرعية الدولية. وفيما بعد، خرجت فصائل أخرى أيضاً عن برنامج القواسم المشتركة وألفت جبهة الإنقاذ سنة 1985 بزعامة محور إقليمي عربي آخر، ثم تحالف القوى الفلسطينية. وفي المقابل، فتح المركزية - أنا أقصد اللجنة المركزية كي نميز بينها وبين فتح

الانتفاضة - ومن معها أيضاً، خرجت عن برنامج القواسم المشتركة وارتدت في اتجاه البرنامج الخاص الذي تطلعت إليه قيادة فتح منذ أواسط السبعينات، وبالتحديد بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر مباشرة وبدء سياسة الخطوة خطوة على الجبهتين المصرية والسورية، والتي ما لبثت أن توقفت على الجبهة السورية بعد الخطوة الأولى كي لا تفاوض سورية بشأن حدود آذار/ مارس 1923 التي رسمها الانتدابان البريطاني والفرنسي قبل قيام الدولة العبرية بخمسة وعشرين عاماً.

محمود سويد: هل هذا النموذج يصلح لمرحلة مفاوضات نهائية؟ مرحلة حاسمة بهذا المقدار؟

نايف حواتمة: أعتقد نعم، لأن هذا يضع في يد الفصائل والشخصيات والقطاعات الجماهيرية والاجتماعية سلاحاً هو سلاح القواسم السياسية المشتركة، أي البرنامج الوطني المشترك الذي يلبي الحقوق الدنيا من حقوق شعبنا، الحقوق الترابية والسيادية في القدس والضفة والقطاع حتى خطوط 4 حزيران/ يونيو 1967، ويكفل حل القضايا الكبرى المدرجة في جدول الأعمال: القدس؛ اللاجئين والنازحين؛ المستعمرات؛ سيادة كل دولة فلسطين على الأرض المحتلة سنة 1967؛ المياه... إلخ. وفي الوقت ذاته، لا يلزم أي فصيل بأن يكون شريكاً بالضرورة في العملية التفاوضية المستندة إلى قرارات ومرجعية الشرعية الدولية.

أحمد خليفة: كم من الوقت سيأخذ الحوار من أجل التوصل إلى هذه الصيغة؟ لماذا أسأل هذا السؤال؟ لأن هناك الآن عملية تفاوضية جارية خارج كل هذه الصيغة، ويمكن أن يتم التوصل في إطارها إلى اتفاقات، أو إلى ترتيبات، لا تتفق مع البرنامج الذي تسعون لاعتماده.

نايف حواتمة: ما أوردته صحيح، والتخوف منه مشروع. ولذا علينا، وعلى الجميع، أن نسرّع كي لا يضيع الزمن من بين أصابعنا لمصلحة التوسعية الإسرائيلية الصهيونية. علينا أن نستعيد عناصر القوة الفلسطينية بالوحدة الوطنية وجوامعها الوطنية المشتركة، وأن نعيد بناء كل العملية التفاوضية على أساس مرحلة جديدة تقوم على الشرعية الدولية بدلاً من سياسة الخطوة خطوة الفقيرة الحصاد والثقيلة التنازلات والتداعيات والقيود الإسرائيلية، والتي يتواصل معها زحف غول الاستيطان.

أحمد خليفة: في الحقيقة ما يخشاه المواطن الفلسطيني والعربي هو أن يدير عرفات الحوار بوتيرة زمنية تجعله يستغرق وقتاً طويلاً، بينما هو ماضٍ في التفاوض العملي على هواه. وما يخشاه المواطن أيضاً هو أن يصبح طرح مواقف الجبهة الديمقراطية وغيرها ممن يشارك في الحوار، أقل حدة وأقل جذرية مما لو لم يكن الحوار موجوداً وذلك من أجل إنجاح الحوار. هل هناك تصور زمني لمدة الحوار، أم أن المسألة مفتوحة؟

نايف حواتمة: التخوفات صحيحة ومشروعة ومثيرة للقلق الذي لا يتوقف نبضه، لأن التجربة والخبرة التاريخية المباشرة تؤشران إلى هذا كله. ولذا ما ورد في بيان القاهرة بيننا وبين فتح والسلطة بشأن هذه القضايا تم ربطه أيضاً بأداة لإعلان سيادة دولة فلسطين ضمن حدود 4 حزيران/ يونيو 1967، بما فيها عاصمتها القدس، باعتبار أن هذه السيادة غير قابلة للتفاوض أو للنقض بموجب قرارات الأمم المتحدة، بدءاً من القرار 181 إلى القرارات اللاحقة، وبحكم وصول اتفاقات أوسلو ومداهما الزمني إلى نهايتهما في أيار/ مايو 1999، وكل ما تبقى عالقاً من سياسة الخطوة خطوة الأوسلوية هو القضايا التي يتعين على الجانب الإسرائيلي أن ينفذها بموجب بروتوكول الخليل واتفاق "الواي".

أحمد خليفة: ما أفهمه من كلامكم هو أن مراهنات الجبهة قائمة، بالإضافة إلى ما ذكرتموه سابقاً عن قضية إعلان الدولة الفلسطينية ذات السيادة على كامل الضفة والقطاع. لكنكم لم تذكروا تاريخاً محدداً للإعلان. هل يوجد في تصوركم حد زمني أقصى لذلك؟

نايف حواتمة: هذه عملية صراعية فلسطينية - فلسطينية، وفلسطينية - إسرائيلية، وحجم التداخلات الإقليمية والعربية والدولية فيها واسع. وأعطى مثلاً ملموساً: اجتمعت فصائل منظمة التحرير، جميعها، يوم 23 نيسان/ أبريل الماضي، وأصدرت بياناً مشتركاً - وقعته فتح، والجبهة الديمقراطية، والجبهة الشعبية، وحزب الشعب، والنضال، والفلسطينية، والعربية - شدد على ضرورة أن يعلن المجلس المركزي، الذي تقرر عقده حينذاك في 27 نيسان/ أبريل، انتهاء المرحلة الانتقالية وإعلان السيادة على جميع الأراضي المحتلة حتى حدود 4 حزيران/ يونيو 1967، بما فيها القدس. وفي 26 نيسان/ أبريل أصدرت هذه الفصائل، وإلى جانبها وقّعت حماس، دعوة لعقد

المجلس المركزي من أجل إعلان إنهاء المرحلة الانتقالية وإعلان سيادة دولة فلسطين. وتم توجيه الدعوة إلى حماس أيضاً، وحضرت برئاسة شيخها أحمد ياسين، وكان هذا أوسع اجتماع يعقد منذ أعوام، ومع ذلك لم يحدث الإعلان. فقد تدخلت حكومة نتنياهو فوراً وهددت بضم أراض، وتدخل الرئيس الأميركي برسالته الشهيرة يوم 26 نيسان/ أبريل داعياً إلى التأجيل في مقابل وعد، تاريخ هدف (target date) (وليس تاريخ التزام أن تتم التسوية الشاملة في سقف أيار/ مايو 2000)، وخضع فريق أوسلو للضغط بحجة قطع الطريق على نتنياهو كي لا يقوم بخطوات من جانب واحد، وكي لا يكسب انتخابياً من جراء مثل هذا القرار. ومنذ تلك اللحظة حتى الآن يجري تأجيل عقد دورة المجلس المركزي الجديدة التي تقررت في حزيران/ يونيو الماضي، كما بقيت لجان العمل المقررة من دون تفعيل وعمل تحضيراً لاجتماع المجلس المركزي المنشود. وكل هذا تحت ضغط حكومة براك والإدارة الأميركية لتهديب تمديد انتقالية أوسلو بالأمر الواقع (De Facto) بسقف أيلول/ سبتمبر 2000 عملاً بالوأي 2 أو مذكرة شرم الشيخ، وكي لا يتم إعلان سيادة دولة فلسطين ضمن حدود 4 حزيران/ يونيو 1967. أعطيت هذا المثل لأقول مرة أخرى، بصراحة كاملة وشفافية، إن هذه عملية صراعية شديدة التداخل، والحل الوسط الذي اتفقنا عليه في المجلس المركزي في 29 نيسان/ أبريل الماضي، هو أن يبقى المجلس جلساته مفتوحة، وألغنا مجموعة من اللجان للإعداد لإعلان السيادة، بما في ذلك إعلان دستور مؤقت... إلخ. وحتى الآن، لم يعقد المجلس المركزي، والضغط جار لعقده خلال الأسابيع المقبلة، بعد أن تحضر اللجان لعقده. ومع ذلك أقول، سلفاً، إن إمكان عقده ضعيف، لأن عمليات التحضير تتطلب وقتاً زمنياً أطول قليلاً.

أحمد خليفة: أريد أن أستكمل استيضاح موقف الجبهة الديمقراطية تجاه موضوع معين. توجد في القيادة الفلسطينية التي تدير المفاوضات حالياً وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بالعملية التفاوضية، وحتى فيما يتعلق بالحل الدائم، وما يمكن أن يقبل أو لا يقبل. لنفترض أن وجهة نظر الفريق الذي تسمونه فريق أوسلو، فريق سياسة الخطوة خطوة، كما تسمونه، في النهاية، لهذا الاعتبار أو ذاك. عندئذ سيصبح استمرار الحوار مع السلطة الوطنية صعباً جداً، في هذه الحالة، وقد يصل إلى طريق مسدود. أو لنفترض أن الاتفاق بشأن قضايا المرجعية السياسية والمرجعية التفاوضية لم يتم، أو

تعثر طويلاً، فكيف ستجابه الجبهة الديمقراطية هذا الوضع؟ هل ستستمر في طرح برنامجها والنضال من أجله منفردة، أو ماذا ستفعل؟ ما هو البديل؟

نايف حواتمة: إذا لم ينتج الحوار الوطني الهيئات القيادية الائتلافية المفترض أن تكون مسؤولة عن إدارة العملية التفاوضية في إطار الأسس السياسية المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية، علينا أن نستخلص أن لا جدية عند فريق أو سلو للعمل في إطار ائتلاف وطني، كما هو الحال في الدولة العبرية ودول العالم التي تتشكل فيها ائتلافات. وهذا ينجم عنه وقف كل هذا الاتجاه في النضال مرة أخرى، واعتماد النضال المباشر الكامل مع الناس. ومع الجماهير، ومع كل القوى الحريصة على سلام الشرعية الدولية فلسطينياً وعربياً ودولياً، لأن إمكان الجمع، عند ذلك، بين النقيضين غير ممكن. ثمة أمامنا فسحة زمنية، وعلينا أن نستثمر هذه الفسحة في ميدان اختبار جديد، ولذلك حرصنا على أن تتم حواراتنا في عواصم عربية تتحمل المسؤولية، لأن هذا يرتب على العواصم التي تستضيف الحوارات حجماً من المسؤولية الأدبية والخلقية السياسية بحكم استضافتها هذه الحوارات. هذه هي الأسلحة التي في أيدينا، إضافة إلى الفعل الذي عليه أن يتسع في صف شعبنا وقواه الحية في الوطن والشتات من أجل توليد الضغط الجماهيري من القاعدة لتصحيح المسار الوطني وتصويبه، ولمحاصرة مناورات الضغط المعاكس وتهريب الزمن بالأمر الواقع، الذي لا يمكن أن ينجم عنه سوى فرضة أخرى ضائعة تضاف إلى الفرص الكثيرة التي ضاعت على شعبنا وقضيتنا وحقوقنا الوطنية/ القومية. نحن من معسكر آخر، معسكر التوحيد الوطني للشعب وائتلاف منظمة التحرير لقطع الطريق، بكامل الطاقة الممكنة، على مناورات ومشاريع الشردمة والتفتيت في الصف الفلسطيني، وعلى مشاريع الأمر الواقع المفروضة من جانب براك والإدارة الأميركية. وكذلك قطع الطريق على مشاريع "لنترك الأمور إلى الأجيال المقبلة" حيث لن تبقى أرض خارج أنياب الاستيطان، فضلاً عن استقالة جبهة الرفض من الفعل الوطني/ القومي الملموس في المرحلة الراهنة على الأرض، وفي الميدان، وفي فعل سياسة تقرير مصيري الوطني والشعب لأكثر من عشرية من السنوات المقبلة.

أحمد خليفة: لدي سؤال أخير وجهته إلى الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية، وأحب أن أوجهه إليكم أيضاً. أنتم تجرون حواراً ثنائياً بينكم وبين فتح، وهناك حوار بين الجبهة الشعبية وفتح، وكلاهما يطمح إلى إقامة جبهة ائتلافية داخل المنظمة، لماذا لم

يكن في الإمكان أن تذهباً معاً لإجراء حوار مشترك، بدل أن يذهب كل بمفرده؟ هذا تضييع للوقت وتبديد لقوة الضغط.

نايف حواتمة: السؤال واستنتاجه صحيحان ودقيقان. ولذا عملنا طويلاً لبدء الحوار شاملاً من دون ضرورة أن يمر بسلسلة من الحوارات الثنائية والثلاثية وما هو أوسه. والمبادرة التي أطلقتها الجبهة الديمقراطية في شباط/ فبراير 1997، ثم جرى تطويرها عن المؤتمر العام في أيار/ مايو 1998، بعد مراجعة سياسية وطنية أمام عديد الأحزاب العربية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة التي شاركتنا طوال أعمال أيام المؤتمر، دعت إلى حوار وطني فلسطيني شامل، يشمل جميع فصائل منظمة التحرير والاتجاه الإسلامي. وفي ذلك الوقت، عارض الإخوة في الجبهة الشعبية الدعوة إلى الحوار الوطني الفلسطيني الشامل تحت عنوان: لا حوار مع السلطة ومع من يصرون على اتفاقات أوسلو. وقبل ذلك كنا تناقشنا في القيادة الموحدة للجبهتين من أجل إطلاق مبادرة حوار فلسطيني شامل، لكن الإخوة في الجبهة الشعبية كانوا يرفضون، آنذاك، مبدأ الحوار مع السلطة الفلسطينية ما دامت اتفاقات أوسلو قائمة. وهذا وجد تعبيره في إطار فصائل لجنة المتابعة التي انقلبت على الورقة السياسية المشتركة صباح 12/12/1998 لحظة عقد المؤتمر الوطني للشتات في دمشق، واختلفنا عنها منذ تلك اللحظة، إذ قررت "أن لا حوار مع عرفات ومع السلطة وفتح المركزية"، ثم مؤخراً، من جديد، في التصريحات التي أطلقها جورج حبش في بيروت، إذ أعلن أنه شخصياً ضد الحوار مع عرفات ولن يلتقيه، إلا إذا أعلن عرفات إلغاء اتفاقات أوسلو، وأعلن تراجعاً عن إلغاء الميثاق الوطني، بينما كان وفد الجبهة الشعبية في القاهرة يحاور عرفات وفتح. وهذا الموقف الذي عبر عنه الرفيق حبش هو الموقف نفسه الذي عبر عنه مدير مكتبه في دمشق، وعضو آخر في المكتب السياسي، في 22 تموز/ يوليو الماضي، عند إعلان الاتفاق على جولة حوار بين فتح والجبهة الشعبية في القاهرة بتاريخ 1 آب/ أغسطس 1999. وتشكّل هذه التصريحات استمرارية لموقف رفاقنا في الجبهة الشعبية قبل وبعد المؤتمر الوطني للشتات في دمشق (12/12/1998) حتى إعلان بدء الحوار مع فتح في 22 تموز/ يوليو 1999. في مقابل هذا، تطور موقف أغلبي عند الرفاق في الجبهة الشعبية دافع في اتجاه الحوار الشامل. وهذا ما عبر عنه بيان المكتب السياسي في 24 تموز/ يوليو، ثم وجد تعبيراته في عدة مواقف أدت إلى الحوار الجاري حالياً بينهما. نحن من جهتنا دعونا

إلى الحوار الشامل، وأبدينا استعدادنا لأن يكون الحوار متعدد الأطراف منذ البدء، من دون أن نسمي قوى. وعندما بدأنا التحضير في منتصف شباط/ فبراير 1999، وكان متوقفاً أن نبدأ الحوار في الأسبوع الأول من آذار/ مارس، دعونا إلى أن يبدأ الحوار بين جميع الذين لديهم استعداد له، لكن الإخوة الآخرين لم يوافقوا على ذلك. لقد كنا، وما زلنا، نفضل الحوار الشامل أو الثلاثي أو الرباعي، كي نختزل زمناً وجهداً ونفتح آفاقاً أوسع. لكن كي تأخذ المياه مجراها الحدودي العريض لا بد مما ليس منه بد في هذه الحالة، فالزمن سيف إن لم تقطعه قطعك. ونحن نلاحظ أن عدونا لا يهدر لحظة زمن واحدة، زمنه عصري تكنولوجي، بينما زمننا وزمن العرب كثيره مهدور وهنا يقع الربح الصافي لعدونا، والخسارة الصافية لقضيتنا وقضايا العرب أجمعين.

**عرب مناطق 1948 دورهم أساسي
في تطور العملية الاستراتيجية التاريخية
وصولاً إلى الحل الديمقراطي العادل في فلسطين**

محمود سويد: يبرز العرب في إسرائيل كقوة سياسية وديموغرافية مهمة ومؤثرة، ما هي - في رأيكم - مكانتهم في الصراع في المرحلة المقبلة؟

نايف حواتمة: فعلاً، هناك تطور ملحوظ جداً في دور ومساهمة التجمع الفلسطيني الذي بقي منغرساً فوق أرض الوطن سنة 1948، في الجليل والمثلث والنقب والساحل. إن النهوض لاستعادة الهوية الفلسطينية والشخصية الفلسطينية، ولإعادة تأكيد الانتماء إلى الشعب الفلسطيني العربي، أخذ يشق طريقه بعد احتلال 1967، الذي فتح أبواب التداخل بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر [حدود 4 حزيران/ يونيو 1967]، وتصاعد إلى الذروة في معركة يوم الأرض سنة 1967، عندما سالت الدماء دفاعاً عن التمسك بالأرض وضرورة وقف المصادرات وتهديم القرى العربية. لكن اتفاقات أوسلو التي أدارت ظهرها للمليون فلسطيني ومصائرهم داخل الدولة العبرية، أدت إلى هبوط منسوب النضال نحو الكينونة الوطنية الموحدة، وتوجهت أساساً إلى الصراع ضد مصادرة الأرض ومن أجل المساواة الاجتماعية، كما أدت إلى تنامي نزعات التمثل والاندماج الفردي في المؤسسة الإسرائيلية اليهودية الصهيونية بدلاً من تعزيز وتطوير النضال، ومع القوى اليسارية والليبرالية الإسرائيلية اليهودية، للانتقال بالدولة إلى مرحلة نوعية جديدة عنوانها "دولة إسرائيل لكل مواطنيها من

يهود وعرب"، من دون التمييز العنصري القائم حالياً، بأشكاله ومظاهره كافة. هنا يجب أن يقع التمييز الشفاف بين المساواة على أساس جماعي (يهود وعرب) وبين دعوات المساواة الجارية على أساس الاستيعاب والدمج الفردي لإذابة الهوية والشخصية الفلسطينية للعرب، والمصحوبة باستمرار خطط وخطوات مصادرة الـ 4٪ الباقية من الأرض في يد العرب.

هذا التجمع الذي تحول، عبر الأعوام الخمسين الماضية، من كتل بشرية أريد لها أن تكون كتلاً مهمة لا علاقة لها بمعادلة الصراع الدائر مع الغزو الاستيطاني، إلى قوى تحتل مواقع مهمة في الخريطة الوطنية الفلسطينية للمليون فلسطيني عربي، مدعو إلى اقتحام الآفاق المفتوحة أمامه للمساهمة الفاعلة في عملية توحيد كل الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، وفي دعم كفاح الشعب الفلسطيني في الضفة والقدس والقطاع لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعودة النازحين واللاجئين. ويمكن للمراقب أن يلمس تطور الدور الملحوظ للعرب الفلسطينيين على أرض الوطن في مناطق 1948 من خلال:

1- تطور البنى الحزبية والمؤسساتية العربية المستقلة عن تأثيرات الحركة الصهيونية وعمليات الأسرلة في دولة ومجتمع محكومين بقوانين يهودية وصهيونية قائمة على التمييز العنصري في كل مؤسسات الدولة. فإسرائيل لم تتحول إلى "دولة إسرائيلية" لكل مواطنيها من يهود وعرب على قدم المساواة القانونية والسياسية والاجتماعية.

2- ميل الجماهير العربية المتزايد نحو تبني سياسة واقعية ووطنية في آن واحد، من خلال النضال الديمقراطي من أجل المساواة وحقوق المواطنة الكاملة، وضد سياسة تشطير العرب المبرمجة، منذ سنة 1948، إلى عرب ودرروز وشركس وبدو، فضلاً عن خطط التمزيق العمودي الصراع الديني/ الطائفي، مسلمين - مسيحيين. وما يجري الآن في الناصرة يدمي قلب المليون فلسطيني عربي الذين توحدوا طوال الأعوام الخمسين للدفاع عن الهوية الوطنية والأرض والمساواة الجماعية بين الجماعتين اليهودية والفلسطينية العربية.

3- اتساع مشاركة الجماهير العربية في الحركة السياسية داخل إسرائيل، وتطور الأداء والمشاركة في الانتخابات البرلمانية إلى حد إيصال 13 نائباً عربياً إلى الكنيست، لأول مرة في تاريخ إسرائيل، على الرغم من أن ثلاثة نواب منهم محسوبون

على حزبي العمل والليكود اللذين يرفعان راية "إدامة يهودية وصهيونية دولة إسرائيل".

4- استمرار التواصل والتضامن المشترك مع جماهير الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة سنة 1967.

إن كل ذلك يؤشر إلى أدوار ومصائر مشتركة بين الفلسطينيين، الذين صمدوا وبقوا وثابروا ورابطوا فوق أرض الوطن على الرغم من الظلام الدامس الذي لف حياتهم ومعيشتهم طوال الأعوام العشرين الأولى لقيام الدولة العبرية، وبين بقية أبناء شعبهم في المناطق المحتلة وأماكن اللجوء والشتات. ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى ضرورة وقف التفتت والاحتراب أحياناً والصراع في القوائم الانتخابية للكنيست والبلديات.

وفي النتيجة، إن الفلسطينيين العرب في مناطق 1948 هم داخل بوتقة العملية الوطنية الفلسطينية، ودورهم أساسي ورئيسي في رسم وإحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي مقاومة البنية العبرية التوسعية الاستيطانية للدولة الإسرائيلية ودفعها في اتجاه دولة المساواة بين الجميع. وهذا ما يفتح بدوره الأبواب الواسعة أمام تطور العملية الاستراتيجية التاريخية، مرحلة فمرحلة، وصولاً إلى الحل الديمقراطي العادل فوق أرض فلسطين التاريخية.

*نرى ضرورة استمرار الحوار مع القوى
السياسية الإسرائيلية التي تقر وتعترف
بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني*

محمود سويد: سوف تبرز، في مرحلة السلم المقبلة، الانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي. هل في التصور الشامل للجبهة الديمقراطية الاستفادة من هذا الانقسام؟ وهل التعامل مع القوى التي تؤيد الحقوق الفلسطينية ممكن، أم أن التعامل مع إسرائيل ككل سوف يبقى من المحرمات؟

نايف حواتمة: في الحقيقة لا يستطيع أحد أن يتجاهل حالة الحراك والتطورات التي وقعت داخل الدولة العبرية، وخير دليل على ذلك الدرجة العالية من الانقسامات في الانتخابات الأخيرة للكنيست الخامس عشر بين أحزاب تعود إلى أصولها القومية

(حزب الروس، والإثيوبيون، والمغاربة...) وأحزاب تقوم على أساس إثني (سفارديم، وأشكناز) وصولاً إلى أحزاب صهيونية ليبرالية علمانية وأحزاب صهيونية توراتية. كل هذا الحراك الذي يتبدى أكثر فأكثر من دورة انتخابية إلى دورة تليها، يدل بوضوح على أن هناك حالة حراك واضحة داخل الدولة العبرية. وهذه الحالة من الحراك لا تعني أن المجتمع سائر نحو التفكك، كما لا تعني أن ليس هناك اصطفايات كبيرة تجنح داخل الدولة العبرية نحو اليمين واليمين التوسعي التوراتي. إن المجتمع اليهودي الإسرائيلي يتجه أكثر فأكثر نحو تشكيلات اجتماعية طبقية أفقية تتمركز على محاور مصالحها، ونحن "الأسرلة" في صوغ هيكلية الدولة والمجتمع. نحن نعتقد أن هذه التطورات يجب أن تُلحظ من قبلنا باعتبارها عاملاً مهماً ومؤثراً في أدائنا الوطني وكفاحنا الصراعي ضد التوسعية الإسرائيلية - الصهيونية وأيديولوجية إسرائيل العنصرية الصهيونية.

وهنا نعتقد بضرورة استمرار الحوار والتعاطي مع أطراف القوى السياسية الإسرائيلية التي نتفق معها بشأن مساحات مشتركة، والتي تقر وتعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في الدولة المستقلة (الحزب الشيوعي الإسرائيلي؛ حزب ميرتس؛ بعض أطراف حزب العمل؛ أطراف في حزب المركز؛ في صف الإنتلجنسيا والمؤرخين الجدد...)، طبقاً لقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية التي صدرت تباعاً من سنة 1974 والتي دعت باكراً إلى الحوار والعمل ضمن المساحات المشتركة مع قوى الديمقراطية والسلام اليهودية داخل إسرائيل. إن لغة التابوات (المحرمات) هي لغة الأيديولوجيات الشمولية المغلقة العمودية التي تصدر أحكاماً مسبقة على مجتمع ما، أو آخر، "كتلة جامدة من قمته إلى قاعدته" بديلاً من لغة الحياة وتناقضاتها وتعارضاتها في كل مجتمع.

لقد أطلقنا، منذ مطلع سنة 1969، الدعوة إلى ضرورة رؤية التناقضات والتعارضات في بنية المجتمع الإسرائيلي اليهودي (الإثنية؛ الطبقية؛ الأيديولوجية؛ الثقافية... إلخ). ولنا حوارات شهيرة نشرتها "اللوموند" الفرنسية، و"الواشنطن بوست" الأميركية، و"النهار" و"اللوجور" اللبنايتان، وغيرها في سنة 1969، وفي نيسان/ أبريل 1974. وهناك، منذ سنة 1974، طيف واسع في المجلس الوطني الفلسطيني يؤيد التعامل مع التطورات والتناقضات الموجودة في المجتمع الإسرائيلي، والمرشح لها أن تتعمق وتتسع في "مرحلة السلم المقبلة".

مقابلة مع أبو علي مصطفى*

محمود سويد: أريد أن أبدأ بالانطباع العام الشائع فيما يخص موضوع الحوار بين الجبهة الشعبية وفتح، فتح السلطة. الانطباع العام، من دون زخرفة، هو التالي: في سنة 1993 كان لدى عرفات مشروع هو أوسلو، مشى فيه. هناك أفرقاء آخرون، وأنتم منهم، لم يوافقوا عليه، وتطلعوا إلى بناء مشروع آخر لمواجهة هذا المشروع، بعد كل هذه السنوات التي مرت، يفهم الحوار أنه انضمام إلى مشروع عرفات، الذي أصبح أخيراً مشروع السلطة الفلسطينية. لم تتمكن المعارضة من بناء مشروع مقابل، فعادت إلى مشروع أوسلو سنة 1993 بكل تطوراتها، على أمل محاولة تحسينه، وتحسين الأداء الفلسطيني. فهل هذا الانطباع دقيق؟

أبو علي مصطفى: دعني أبدأ بفكرة الدعوة إلى الحوار الفلسطيني - الفلسطيني، لأن الانطباعات التي تكونت في الفترة الأخيرة جانبها الصواب، كونها حاكمت الموقف السياسي للجبهة من منطلقات مغلوط فيها. أول منطلق مغلوط فيه لأصحاب الانطباع هو أنهم يعتبرون الحوار اتفاقاً، بينما الحوار بين الخصوم السياسيين، أو بين المختلفين سياسياً، يمكن أن يكون قائماً بين مختلف التيارات السياسية، لا في الحركة الفلسطينية فقط، بل أيضاً في الحركة العربية وحتى العالمية، من دون أن يعني ذلك أن الاتفاق جارٍ، أو أن نتيجته ستكون اتفاقاً، وبشأن جميع القضايا والنقاط.

المنطلق الثاني المغلوط فيه هو الافتراض مسبقاً أن الحوار سيؤدي إلى انتقال أحد الطرفين إلى خندق الطرف الآخر. كان للحركة الفلسطينية ومنظمة التحرير مشروعها الوطني. والأمر الذي حدث في اتفاقات أوسلو، وما قبل أوسلو في مدريد، ثم ما بعد أوسلو من سلسلة اتفاقات وصلت الآن إلى ستة اتفاقات، هو أن القيادة الفلسطينية ابتعدت عن المشروع الفلسطيني الجامع، الذي نص على حق العودة، وتقرير المصير، ودولة مستقلة عاصمتها القدس... إلخ. لذلك نحن تصادمنا سياسياً مع خط أوسلو. لكننا ندرك أيضاً أن أوسلو هو، كما وصف، اتفاق المرحلة الموقته. إن

* الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد أجريت المقابلة في دمشق بتاريخ

19 أيلول/ سبتمبر 1999.

ما هو قائم ليس سلاماً، أو أرضية لسلام، أو مشروع سلام. إنه تسوية سياسية لم تستجب بالتأكيد للحدود الدنيا من الحقوق الوطنية الفلسطينية. كما حد لها سقف زمني، وهو السنوات الخمس المعروفة. لكن عندما تعاطينا الموضوع، أخذ الخطاب السياسي المعارض الفلسطيني، أو الخطاب السياسي الوطني الفلسطيني، لهجة الدعوة إلى إسقاط اتفاقات أوسلو. وهنا ربما لم تقدّر بصورة صحيحة أوزان القوى الحقيقية التي تشكل حماية لهذا المشروع.

إذاً، عندما عارضنا أوسلو عارضناه لأنه لا يستجيب للمشروع الوطني ويبتعد عنه. وما زال هذا في قناعتنا حقيقة. وفي وثيقتنا التي صدرت سنة 1994، في إثر اتفاق أوسلو، وثيقة المجلس الوطني العام للجبهة، توجد قراءة شاملة لهذا المستجد على الحياة الفلسطينية. لكن هذه الوثيقة تقول أيضاً إنه سيبقى هناك تناقضات بين فريق أوسلو وإسرائيل، لأن إسرائيل لن تستجيب حتى لأمنيات أهل أوسلو المحدودة. إذاً، كنا أمام مشروع تسوية لا نرى فيه صيانة للمشروع الوطني الفلسطيني، وبقينا نعرب عن تمسكنا بالمشروع الوطني الفلسطيني ذاته الذي كان يشكل الأرضية الموحدة لمنظمة التحرير الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، بقينا نؤمن بضرورة الحوار باعتباره أيضاً قاعدة تعامل في الحياة السياسية بين الأخصام السياسيين. وبالمناسبة، الحوار الجاري حالياً ليس أول حوار يجري بين فتح وقوى المعارضة الفلسطينية. أول دعوة إلى حوار جرى كانت سنة 1996، بعد صعود نتنياهو إلى قمة السلطة السياسية. وكان الحوار مستنداً، في الأساس، إلى معطى موضوعي اعتقدنا أنه قد يجعل الآخرين على استعداد لوقف سياسية أمام النفس تفتح الباب لإمكان لمّ البيت الفلسطيني وجمعه على قواسم مشتركة وطنية في مواجهة السياسة الإسرائيلية. وفعلاً، بدأت عمليات حوار آنذاك في نابلس في شباط/ فبراير 1997، شاركت فيها القوى والتيارات كافة، بما فيها القوى الإسلامية التي هي خارج منظمة التحرير. إلا أننا لم نخرج بنتائج سياسية، لأن السلطة تعاملت مع الحوار كعملية استخدامية، لا كمسؤولية جدية في الوقفة أمام إمكان إعادة الاعتبار إلى المشروع الوطني الفلسطيني.

ولاحقاً، في سنة 1998، وقبل اتفاقية واي ريفر، جددنا نحن أيضاً مسألة

الدعوة إلى الحوار. وكاد يحدث لقاء في القاهرة لولا أن الإدارة الأميركية قدمت

مبادرتها المتعلقة بواي ريفر، فتعثرت المساعي لعقد الحوار، وتوقفت كلياً عندما جددت الإدارة طلبها إعادة تأكيد إلغاء الميثاق، واتضح أن القيادة الفلسطينية تتجه نحو الإذعان لهذا الطلب. واعتبرنا، آنذاك أن مهمتنا المباشرة هي أن ننقل إلى الرأي العام العالمي رسالة تقول إن الشعب الفلسطيني متمسك بالميثاق، ولن يتنازل عن ثوابته.

التناقض الرئيسي لا يزال مع الاحتلال

والعدو الصهيوني، ونسعى لجمع

الموقف الفلسطيني في هذا الاتجاه

نحن منطلقون من أرضية أساسها أن التناقض الرئيسي لا يزال مع الاحتلال والعدو الصهيوني. وهذا يجعلنا باستمرار نحاول، أو نسعى لجمع الموقف الفلسطيني في هذا الاتجاه، وخصوصاً أننا ما زلنا نعتقد أن المرحلة الحالية مرحلة تحرر وطني، ولا توصف بأنها مرحلة إنجاز كامل المهمات الوطنية والانتقال إلى بناء الدولة. لكن في هذه المرحلة (بعد اتفاقات أوسلو وتشكل السلطة)، وإمكان تشكل حالة اجتماعية كيانية فلسطينية، بالمعنى المادي لا بالمعنى المعنوي، برزت قضايا اجتماعية، وبدأنا نرى ضرورة الربط بين السياسي التحرري والاجتماعي الديمقراطي في رؤيتنا لإدارة الصراع؛ السياسي باعتبار أننا في مرحلة تحرر وطني بالتناقض مع إسرائيل، والاجتماعي بالمعنى الديمقراطي في الداخل الفلسطيني، في المجتمع الفلسطيني. هذا الأمر جعل الوضع يزداد تعقيداً وصعوبة لسببين: الأول أنه حدث انقسام سياسي - اجتماعي في الواقع الفلسطيني في ضوء اتفاقات أوسلو أثر في إمكان الحشد الموحد في مواجهة عدو واحد، فأصبح هناك جناح لا يستهان به، ذو وزن سياسي واجتماعي في الأراضي المحتلة، ميالاً إلى الانشغال بما يسمى ببناء السلطة، أو وجود السلطة، أو حضور السلطة في الوسط الاجتماعي، وهذا أثر في المجابهة التي كانت تمثلها، في السنوات الأخيرة، الانتفاضة الشعبية؛ الثاني أنه أصبح من مسؤولية أية قوة ثورية الربط بين السياسي والاجتماعي في كيفية صوغ المسائل على الصعيد المجتمعي. إلا إنه في مقابل هذا الوضع الذي نشأ في الداخل، نشأ وضع آخر في الخارج، خلاصته أن مساحة الخوف والقلق، إن لم نقل الإحباط، توسعت في الشتات الفلسطيني جراء تجاهل قضية حق العودة. إن هذا الشتات يجد نفسه أمام معادلة جديدة تركبت

على أساس أن هناك سلطة قائمة في مناطق من الضفة والقطاع لا يرد في برنامجها ما يتعلق بالشتات الفلسطيني، الأمر الذي ألقى على عاتق القوى الوطنية ضرورة الحفاظ على درجة عالية من اليقظة الوطنية، كي تبقى الوحدة السياسية للشعب الفلسطيني قائمة على الرغم من زلزال أوسلو وما أحدثه من تفاعلات. إذًا، هناك ثلاث مهمات ملقاة على عاتق القوى الوطنية التي لا تزال تتمسك بالبرنامج الوطني، الذي شكّل إجماعاً في منظمة التحرير الفلسطينية: الأولى سياسية تتصل باستمرار التناقض مع العدو الصهيوني والاحتلال؛ الثانية اجتماعية ترتبط بالنضال الوطني الديمقراطي؛ الثالثة تتعلق بالحفاظ على الوحدة السياسية للشعب الفلسطيني.

الأمر الذي استجد، والذي جعل هذه المحطة من محطات الحوار تولد هذه الانطباعات وتأخذ هذا الزخم من النقاش وال"مع" وال"ضد" والمساجلات في الصحافة أو مباشرة، هو أنها أتت في لحظة سياسية تدفع في اتجاه تنشيط مسارات التسوية. هذا التنشيط له قوى دفع ثلاث: الأولى الإدارة الأميركية ورغبتها في إعادة عجلة التسوية التي تجمدت أو تكلست خلال ثلاثة أعوام في عهد نتنياهو؛ الثانية إسرائيلية، إذ كانت إحدى ركائز الخطاب السياسي الإسرائيلي الانتخابي إعادة إحياء ما يسمى عملية السلام! طبعاً ضمن المفاهيم والمعايير الإسرائيلية؛ الثالثة مصدرها الدائرة العربية التي لا تزال متعلقة بشعار التسوية: "السلام الاستراتيجي". هذه نقطة أولى.

**لا يجوز لنا، كأناس وطنيين،
أن نقف ومنتظر ارتكاب الجريمة
ثم نأتي بعد ذلك وندينها**

النقطة الثانية التي وقفنا أمامها بتوسع هي: ماذا سيحدث في الشأن الفلسطيني على لوحة الحركة المقبلة؟ وكان استنتاجنا أن براك سيشغل الفلسطينيين أولاً بالقضايا التي يسمونها مؤجلات أو قضايا المرحلة الانتقالية، ومن ثم ينتقل إلى قضايا ما يسمى الحل النهائي. وهنا توجهنا بسؤال كبير إلى الذات: إذا لم يكن في المستطاع الآن تحقيق عودة للاجئين الفلسطينيين، أو القدس عاصمة لدولة فلسطين، أو سيادة كاملة على الأرض، أو أمن، أو مياه، أو... إلخ من المسائل، هل يمكن لنا أن نؤدي دوراً في درء الأخطار عن هذه العناوين كقضايا مصيرية، وأن نحول دون أن

تفرض إسرائيل تنازلات يدفع ثمنها كل الشعب الفلسطيني؟ وكان الجواب: هناك إمكان، وإن كانت مساحته غير شاسعة، وذلك جرّاء التجربة التي عشناها مع فريق أوسلو وقبل أوسلو وما بعد أوسلو. قد تكون الفرصة بنسبة 10% أو 20% أو 50%، لكن لا يجوز لنا - كأناش وطنيين - أن نقف ومنتظر ارتكاب الجريمة ثم نأتي بعد ذلك وندينها. هذا الجواب معناه أنك مضطر إلى أن تمارس سياسة خطوة إلى الوراء، مضمونها تنتقل من حالة التعبئة والتحريض على هذه القيادة، التي تحملت مسؤولية الاتفاقات والتنازلات وضرب الميثاق والاعتراف بإسرائيل... إلخ، إلى عملية مصالحة، لأن مغزى الحوار هو أنك تقوم بمصالحة سياسية بغض النظر عما تتفق عليه أو تختلف في شأنه. هذه المصالحة في نظر الجمهور، وفي نظر القوى السياسية التي لديها الانطباعات التي أشار إليها الأخ محمود، هي بالتأكيد استدارة، لأن السنوات الماضية كانت سنوات اشتباك. إلا إن من يتوقف عند هذه الاستدارة التي تدعى المصالحة، والتي نصفها بأنها خطوة إلى الخلف، لا يستطيع أن يرى أن هناك فرصة لأن نحقق من ورائها خطوتين إلى الأمام؛ أن تتراجع خطوة إلى الخلف في سبيل أن تتقدم خطوتين إلى الأمام. ما هما الخطوتان إلى الأمام؟ الخطوتان إلى الأمام، في نظرنا، تتحددان في عنوانين كبيرين: الأول عدم السماح بالتنازل عن القضايا الأساسية للشعب الفلسطيني، التي توصف بقضايا الحل النهائي؛ الثاني منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بنائها على أسس جديدة إعادة الاعتبار إلى البرنامج الوطني الذي هو نقيض برنامج أوسلو.

هاتان هما المسألتان اللتان وضعناهما في أرضية تفكيرنا بعد الإجابة عن السؤال الكبير الذي طرحناه فيما يتعلق بالنقلة أو التشغيل الجديد لمكنة التسوية على مختلف الجبهات.

لكن نحن ما زلنا في البداية، ولا نستطيع أن نقول إننا أنجزنا كل شيء. وإذا دققنا في البيان المشترك الصادر عن الجلسات الأولى للحوار، نجد أنه أعطى إشارات إيجابية أولية لتحقيق خطوة. البيان المشترك نص في بنده الأول على التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية. وفي طليعتها حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس. الثوابت الوطنية الفلسطينية أوسع من مضمون البرنامج المرحلية، وخصوصاً أنك تعطفها على: "وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة." هذا نقيض برنامج أوسلو، لأن برنامج أوسلو هو سياسة حكم ذاتي

وقبول بالسقوف التي حددتها الإملاءات الإسرائيلية - الأميركية، لا المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني. النقطة الثانية، مباشرة بعد ذلك، هي إعادة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية بما يستجيب للمهمات... إلخ، وربطاً بها أعدنا الاعتبار إلى مسألة التناقض مع الاحتلال، حيث ورد في البنود الأخرى: "ومجابهة الاحتلال والعمل على إزالة الاحتلال ومقاومة الاستيطان"، يعني التناقض مع العدو الصهيوني.

أحمد خليفة: أبو علي، إذا سمحت لي بسؤال قبل أن ننتقل إلى التفاصيل. أنتم قلتم إن من الأهداف الأساسية للجبهة التمسك بالثوابت في البرنامج الوطني الفلسطيني، أي برنامج؛ مثلاً، بالنسبة إلى فتح والجبهة الديمقراطية، تحرير فلسطين كاملة من النهر إلى البحر لم يعد من الثوابت الفلسطينية. الثابت عندهما هنا أصبح: إقامة دولة فلسطينية على كامل الضفة والقطاع إلى جانب دولة إسرائيل، وهذا يتضمن الاعتراف بإسرائيل. هناك، طبعاً، حق العودة والقدس واللاجئون، وهذه يمكن أن يقال إنها لا تزال من الثوابت لدى الجميع، مع أن هناك تصورات متعددة جداً بشأنها. ولكن لنبق في النقطة الأولى: هل يعني الحوار أن الجبهة بات لديها استعداد لأن تقبل بأن تكون الدولة الفلسطينية قائمة على الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، وبات لديها استعداد لأن تقبل بالاعتراف بإسرائيل في مقابلة حل بقية المشكلات الأساسية، لأن الأسس التي تقوم عليها عملية أوسلو معروفة. هل هناك مغادرة لثوابت الجبهة الشعبية، وأعني بالتحديد مغادرة لثوابت الميثاق الوطني، الذي وقفتم ضد إلغائه؟ أنتم تعرفون جيداً ما يوجد في الميثاق. هل أهداف الميثاق الوطني الفلسطيني ما زالت أهداف الجبهة الشعبية، أو ليس تماماً؟

محمود سويد: عندما تذهب الجبهة إلى الحوار بعد ستة أعوام من المعارضة، من المفترض أنها تذهب إلى الحوار وفي ذهنها لا الخطوة الأولى فقط، خطوة العودة إلى الوراء، بل أيضاً ما يجري فعلاً على الأرض. ولا مرة في الفترة الماضية كان هناك مشكلة بشأن تمسك بالثوابت من حيث المبدأ. ما يحدث على الأرض هو الأهم. السلطة التي قدمت التنازلات هي نفسها السلطة التي يتم التحاور معها، إسرائيل الأقوى على الأرض، والتي تنفذ التسوية كما تريد، لا تزال هي هي. القوى الداعمة لهذه التسوية الإسرائيلية لا تزال هي هي، وهي أكثر قوة الآن منها قبل أعوام، ونشير هنا بسرعة إلى ما بعد كوسوفو. القوى الأميركية، ومعها الأطلسي، أقوى في تدخلاتها الدولية بعد

كوسوفو مما كانت قبل كوسوفو. تدخلون التجربة في ظل هذا الوضع، والشتات لا يزال على تمزقه. إذاً، ما هو الجديد الذي سي طرح كتصور، أو ما هو التصور الذي يقوم على أساسه الحوار في ضوء ما ذكر. عندما نقول: "عدم السماح بالتنازل عن القضايا الأساسية"، ما معنى هذا الأمر عملياً؟ ما معنى إعادة بناء منظمة التحرير؟ ما هو المشروع الجديد لبناء منظمة التحرير، علماً بأن قوى بناء منظمة التحرير لا تزال هي بكل أوضاعها الصعبة والمتردية؟ على الصعيد العملي، ما هو التصور الذي سيخترق هذا الوضع، أو الذي تطمح الجبهة إلى أن يخترق هذا الوضع، ويشكل الخطوات الفعلية إلى الأمام؟

أبو علي مصطفى: بالنسبة إلى موضوع الثوابت الوطنية والبرنامج الوطني، لا شك في أن الالتباس له أساس في الحياة السياسية الفلسطينية فيما يتعلق بتفسير وتعريف البرنامج، وهل حدوده هي حدود 1967 والقرار 242، وما فسر لاحقاً بـ"الأرض في مقابل السلام"، أم هو شيء أبعد من ذلك بالمعنى الاستراتيجي؟

الالتباس له ثلاث محطات: الأولى، التي سميت "النقاط العشر"، تكونت سنة 1974. ولو عدنا إلى النقاط العشر، لوجدناها متقدمة عما فعلوه مئات المرات. النقاط العشر فيها نصوص لا تعترف بالعدو، ولا تتنازل عن البعد الاستراتيجي. لكن وقع خلاف آنذاك بشأنها، لأنها تحمل في طياتها إمكان الحديث عن تفاوض مع إسرائيل، وعن إمكان دولتين لشعبين، ولو أن التعابير غير واضحة تماماً.

المحطة الثانية تكونت سنة 1979، وهي محطة مهمة في مسار الحركة السياسية الفلسطينية بعد همس سنوات من الاختلاف بشأن تفسير النقاط العشر، إلى أن وصلنا إلى صوغ وثيقة طرابلس بمشاركة كل الفصائل في الإجمال. هذه الوثيقة، التي نصت على اعتماد الانطلاق من الميثاق الوطني الفلسطيني، نصت أيضاً على الربط بين المرحلي والاستراتيجي، الذي هو فلسطين الديمقراطية، وأدت بالتالي إلى أن تعود الجبهة عن تحفظها أو رفضها وتنخرط في مؤسسات المنظمة آنذاك، بعد إشكالات وقعت في الدورة ذاتها لأسباب تنظيمية، بعد أن صيغت الوثيقة السياسية.

ثم هناك محطة ثالثة يجب أن ننتبه لها، إذا ما حاجج البعض قائلاً إن ما

يجري النقاش بشأنه هو أراضي 1967 فقط، وهي وثيقة إعلان الاستقلال سنة

1988. وثيقة الاستقلال تقوم على القرار 181، ولهذا السبب هناك الآن سجل يدور في الوسط الفلسطيني: هل تُعلن دولة مستقلة على أراضي 1967، أو بموجب وثيقة الاستقلال.

هذه المحطات الثلاث لا تزال تخلق تفسيرات متعددة 1974 - النقاط العشر؛ 1979 - وثيقة طرابلس؛ 1988 - وثيقة الاستقلال. وكلها، بالمناسبة، لا يوجد فيها أي نص يحصر الأراضي الفلسطينية بـ 1967.

أحمد خليفة: لكن أريد أن أقول، أبو علي مصطفى، إن هناك الآن عملية مفاوضات دائمة من أجل التوصل إلى الحل الدائم، عنوانها أراضي 1967، ستبدأ، وسيتم الاتفاق على إعلان مبادئ بشأنها، ربما في شباط/ فبراير المقبل، والأرجح بعد ذلك. وهناك برنامجان: برنامج فتح وبرنامج الجبهة الديمقراطية اللذان يقولان بوضوح إن المنظمتين تقبلان بوجود إسرائيل في حدود 4 حزيران/ يونيو 1967، وهدفهما النهائي هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهناك برنامج المعارضة، الفصائل الموجودة في دمشق والحركة الإسلامية: حماس والجهاد الإسلامي، التي ترفض هذا، وتقول أنا لا أعترف بوجود إسرائيل أو بكيانها، وأريد أن أحرر فلسطين من البحر إلى النهر. سؤالي هو: أين تقع الجبهة الشعبية بين المسعفين، لأن الأمر لم يعد نقاشاً بشأن الوثائق وكيف نفسر هذه الوثيقة أو تلك بين بعضنا البعض. في النهاية هناك مفاوضات يجلس أمامكم، وهناك هيئة فلسطينية تعتبر نفسها مخولة التفاوض باسم الشعب الفلسطيني، وهي تتفاوض مع الطرف الآخر. ألا تريدون في النهاية أن تقولوا له: نوافق لك على دولة، وهذه هي حدودها؟ ماذا ستقولون له، هل تستطيعون أن تهربوا من الإجابة عن السؤال؟ ما هي النيات؟ لنترك جانباً. أنا أشعر بأنه فيما يتعلق بالجبهة الشعبية، لا يزال هذا السؤال قائماً في ذهن الناس: أين موقعها بين وجهتي النظر هاتين؟ لأن هذا له مترتبات فيما يتعلق بتحالفات الجبهة، وفيما يتعلق بسؤال محمود: ما هو تصوركم العملي لما سيحدث؟ ومترتبات فيما يتعلق بما توافق عليه الجبهة أو لا توافق. لا أدري إن كانت الجبهة أجرت نقاشاً داخلياً بشأن هذا الموضوع أم لا، وماذا كانت نتيجة النقاش، لأنه في رأيي أن الأوان لأن يجرى هذا النقاش، وأن يعطى جواب عنه، حتى تستطيع الجبهة أن

تحشد وتعبىء وتضع أمام أنصارها وجماهيرها، وطبعاً أمام أعضائها، تصوراً واضحاً، وإلا فإنهم سيبقون ضائعين.

أبو علي مصطفى: الجبهة درست هذا الموضوع وناقشته سواء في المؤتمر الخامس، أو في الوثيقة التي صدرت (البرنامج) وقالت فيها بوضوح أنها تعتبر أن المهمات الملحة والمباشرة لنضال الشعب الفلسطيني حالياً هي تحقيق البرنامج الوطني، مع أن هذا البرنامج لا يحقق كامل أهداف الشعب الفلسطيني. ماذا نقول بالتحديد؟ نقول إن من حقنا أن نقيم دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة على الأرض الفلسطينية المحتلة، حتى لو كانت في حدود 1967. نحن لسنا ضد ذلك، شرط أن تكون ذات سيادة كاملة، وشرط ألا تكون هذه الدولة حاسمة لمستقبل العملية السياسية الفلسطينية بشعار دولتين لشعبين، أو تعني الاعتراف بأن هذه حصتنا، والباقي - الأرض المحتلة سنة 1948 - هو حصة إسرائيل. لماذا؟ لأن هناك نقطة جوهرية وركيزة أساسية في البرنامج الوطني تشكل جسر الوصل بين المرحلي والاستراتيجي، وهي لن تحل حتى بإعلان الدولة ذات السيادة على أراضي 1967، وأعني بها حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها، لأن هذا ما ينص عليه القرار 194. القرار 194 لا يقول "أرض الضفة والقطاع"، وإنما يقول "من ديارهم التي شردوا منها"، أي حيفا وعكا ويافا... إلخ. هذا العنوان، هذا المرتكز، يمكننا أن ننطلق منه إلى البعد الاستراتيجي. الموقف الإسرائيلي يعتبر رفض عودة اللاجئين خطأ حاسماً ونهائياً، كون ذلك يؤثر في مستقبل الدولة اليهودية. هذه تصبح مشكلته لا مشكلتي أنا. بالنسبة إليّ، مشكلتي هي أن يعود الفلسطيني إلى دياره، ثم بعد ذلك لنفتح باب النقاش على مصراعيه. هذا رأينا كجبهة شعبية.

أحمد خليفة: إذاً، الهدف الاستراتيجي والبعيد المدى لا يزال كما هو: دولة ديمقراطية علمانية على كامل فلسطين. والجبهة يمكن أن توافق على دولة كاملة السيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة كحل مركزي مرحلي فقط.

أبو علي مصطفى: أشدد على ألا تكون بديلاً من الهدف الاستراتيجي.

أحمد خليفة: وعلى أن تصاغ المعاهدات بشكل لا يغلق الباب أمام السعي للهدف الاستراتيجي. هنا نأتي إلى أسئلة محمود. الآن أنتم أمام خصم إسرائيلي، موازين القوى مائلة إلى مصلحته، وأمام قيادة فلسطينية أنتم أدري جيداً بأوضاعها، ستتفاوض بشأن مسألة القدس، والمستعمرات، واللاجئين، والحدود. ماذا لو تمسك الإسرائيليون بتصوراتهم للحل، وبلاءاتهم، وماذا لو بدر استعداد من القيادة الفلسطينية لتنازلات غير مقبولة لديكم؟ طبعاً أنتم قلتم إن الحوار لا يعني اتفاقاً، والحوار لا يعني الانتقال إلى وجهة النظر الأخرى. وقلتم، في مقابلات أُجريت معكم، إنه ليس لديكم نية للانضمام إلى المفاوضات أو إلى الوفد المفاوض، وما يهمكم في الأساس هو إعادة بناء منظمة التحرير. إعادة بناء منظمة التحرير عملية طويلة وشاقة وستستغرق وقتاً طويلاً جداً. بينما المفاوضات تجري على قدم وساق، ويمكن أن تحدث تنازلات مهمة. سؤالي هو: ماذا سيحدث لو أقدمت القيادة التي تدير المفاوضات على تنازلات جوهرية: تستمرون في الحوار، وتقولون "لا نوافق"؛ تستمرون في الحوار، و"ندين"؛ تستمرون في الحوار و"نعبيء"؛ تستمرون في الحوار وتطرحون حلولاً بديلة، أم ماذا؟ الجميع يريد أن يخرج الشعب الفلسطيني بموقف موحد، والموقف الموحد سيعزز قوة الوفد المفاوض في مواجهة خصمه. لكن هناك مغامرة من الجبهة الشعبية في تهدئة اللهجة، والتخفيف من حدة طرح الأهداف والمواقف من أجل أن ينجح الحوار. من رؤية الجبهة غفير واضحة أمام جماهيرها، وأمام أنصارها، وربما أمام أعضائها أيضاً، وأن تجد نفسها محتواة. أنتم قلتم إن التناقض الرئيسي هو بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، وقلتم إن هناك كثيراً من القضايا المعقدة سيأخذ حلّه وقتاً طويلاً. وفي الحقيقة يجب أن يظل الموقف تجاه هذه القضايا واضحاً. وهذا الموقف يمكن أن يظل واضحاً: إمّا بأن تطرحه جهة فلسطينية ما بوضوح وتشرحه، وإمّا بأن تتمسك السلطة به، وإمّا بأن يتمسك به الوفد المفاوض، أو السيد عرفات، لأننا نعلن بأن عرفات هو صاحب القرار في المفاوضات. وعندما تدخلون حواراً، وتدخلون في عملية بناء أجهزة منظمة التحرير من جديد، قد لا تعودون قادرين على توضيح مواقفكم بالصراحة اللازمة وبالحدة اللازمة، وإلاّ تعرقلت الأمور.

أبو علي مصطفى: أريد أن أعود إلى النقطة التي طرحها محمود بشأن التصور الذي يقوم على أساسه الحوار. لكن قبل ذلك أريد أن أؤكد أن الحوار هو حوار مع اللجنة المركزية لفتح، لا مع السلطة، لأن فتح هي التي تشكل البنية السياسية التنظيمية الأساسية للسلطة باعتبارها القوة الرئيسية القائدة في الساحة الفلسطينية، وهي شريكنا منذ أكثر من ثلاثين عاماً في منظمة التحرير، أي قبل أن توجد السلطة بخمسة وعشرين عاماً. وبالنسبة إلى التصور، لا شك في أن الأسئلة الصعبة والكبيرة يجب ألا تختصر في إجابات سهلة، وتصورنا موجود في جملة من الوثائق سنصدرها قريباً في كراس. أي أننا لم نتخذ مجرد قرار سياسي معلق في الهواء، وإنما اتخذنا قراراً مدروساً سبقته دراسات عن منظمة التحرير، ودرسنا أيضاً تجارب القوى اليسارية الديمقراطية في الساحة الفلسطينية. وهذه الرؤية تدرج تحت خمسة عناوين، وأوراقها ناجزة عندنا، وستكون هي أوراق النقاش في جدول الأعمال للجولات المقبلة، وسيقرر في ضوءها نجاح الحوار أو إخفاقه.

الورقة الأولى تتعلق بمفهومنا للحوار الوطني الشامل، إذ إننا لا نعتبر أن الحوار الثنائي القائم بيننا وبين اللجنة المركزية لحركة فتح هو الحوار الذي يجب أن يسد كل الفجوات، ويجب عن كل الأسئلة في الوضع الوطني الفلسطيني. نحن مفتاح الباب، لكن بعد ذلك هناك قاعة ستتسع لكل الناس، وهناك مساحة يجب أن تتسع لكل التيارات والتمثيل السياسي والاجتماعي للشعب الفلسطيني.

الورقة الثانية تتعلق بتصورنا لكيفية إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث تتجاوز هذه الحالة المترهلة أو المهمشة أو المصادرة. منظمة التحرير الحالية شاخت كمؤسسة، وتحتاج إلى تجديد، إلى أن تصبح مؤسسة تعيد الثقة والوحدة السياسية إلى الشعب الفلسطيني.

أحمد خليفة: هل من الممكن أن تعطونا بعض العناوين لكيفية تصورك لإعادة بناء منظمة التحرير؟

أبو علي مصطفى: المدخل هو إعادة تشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد، إما بالانتخاب حيث يمكن الانتخاب، لأننا - على سبيل المثال - نستطيع الآن في الضفة والقطاع أن نجري انتخابات، وإما - حيث لا يمكن إجراء انتخابات - أن يتم من خلال أعلى آلية من الاختيار الديمقراطي للتمثيل المتلائم مع حجم التجمعات الفلسطينية. النقطة الأساسية هي مجلس وطني جديد، فاعل ويتحمل مسؤولياته الوطنية، ويكون

جزءاً من برلمان فلسطيني. نحن لا نتطلع إلى إعادة تكرار تجربة المجلس التشريعي المتفرع من أوصلو. كلا، نحن نتطلع إلى مؤسسة فلسطينية بكل ما تعنيه الكلمة. والنقطة الثانية هي أن تكون الهيئات الأخرى منتخبة انتخاباً ديمقراطياً، بعيداً عن الكوتا وصفقات الفصائل.

أحمد خليفة: إذاً، أنتم ضد الكوتا وصفقات الفصائل بالمطلق.

أبو علي مصطفى: نحن ضدها. وبالمناسبة نحن مع انتخابات، حتى لو لم ينجح فيها عضو واحد للجبهة الشعبية. نحن شددنا على أنه حيث يمكن الانتخاب، فالانتخاب هو الطريق الأفضل. أما عمل الكوتا في التجربة السابقة فقد ثبت بؤسه وعدم استجابته لتمثيل الشعب الفلسطيني.

المجلس المركزي الذي سينبثق من المجلس الوطني يجب أن يكون له صلاحيات بين دورتي المجلس الوطني: صلاحيات على اللجنة التنفيذية؛ صلاحيات على القوانين، أي مراقبة تطبيق القوانين؛ صلاحيات على المال العام. ويجب إعادة الاعتبار إلى الصندوق القومي الذي ألغي. الآن لا يوجد صندوق قومي، توجد وزارة مالية. رئيس الصندوق القومي هو نفسه وزير المالية. منظمة التحرير يجب أن يكون فيها مؤسساتها المتكاملة، وكل ما نص عليه نظامها الأساسي وتطبيقاته، على قاعدة التمسك (من جهتنا) بالبرنامج الوطني والميثاق الوطني. نحن سنناضل، ونبقى نعلي الصوت، داخل المؤسسة وخارجها، أننا متمسكون بالميثاق الوطني الفلسطيني، حتى لو ألغوه. هذه المسألة لا شك في أنها ستكون مصدر إشكال كبير في الحوار، وخصوصاً أن البعض ميال إلى بقاء المنظمة هكذا، فقط لاستخدامها في اللحظة الملائمة؛ موجودة بالاسم، لكنها مغيبة فيما يتعلق بالمضمون وبالحضور.

الورقة الثالثة نعتبرها النقطة الجوهرية. رؤية كهذه لا يمكن أن تقوم على أجسام هشة، أو على مؤسسة واحدة، أو على سياسة فرد. هذه الرؤية يجب أن تقوم على مجتمع ديمقراطي متكامل في بنيته السياسية والتنظيمية، وهذا يشمل القضاء، والمحاكم، والصحافة والإعلام، والأحزاب، والمنظمات الأهلية، والاتحادات الشعبية والمنظمات المهنية، وكل مفاصل المجتمع الفلسطيني.

الورقة الرابعة تتعلق بالدولة الفلسطينية. وفيها نقدم رؤيتنا التي تقول إن الدولة المقبولة فلسطينياً هي الدولة التي يعلنها قرار وطني فلسطيني مستقل، حتى لو تحولت إلى حالة اشتباكية صدامية مع الاحتلال، لا الدولة المتفاوض في شأنها.

أحمد خليفة: هل تتفقون، فيما يتعلق بالدولة، على أن الموعد الأقصى لإعلانها يجب أن يكون أيلول/ سبتمبر 2000؟

أبو علي مصطفى: نحن لم نحدد زمنًا. إننا نتحدث عن زمن، وإنما عن مضمون. نحن انتقدنا التأجيل لإعلان الدولة في أيار/ مايو الماضي، لكن كان لدينا وجهة نظر خلاصتها تقول بتحضير أرضية لإعلان دولة، ولا تتوفر لدينا شروط إعلان دولة.

أحمد خليفة: هل هذا يعني أنكم، إذا لم تتوفر من الآن حتى أيلول/ سبتمبر المقبل الشروط المطلوبة، ستعارضون إعلانها؟

أبو علي مصطفى: قد لا نعارض إعلانها. أنا لا أضع الآن موقفاً مسبقاً. أنا الآن أناضل من أجل أن تتوفر بنية سياسية تنظيمية مؤسساتية فلسطينية تشكل قاعدة متينة لإعلان الدولة الفلسطينية. أنا لا آخذ الجانب السلبي، أي غذا لم يحدث كذا سأعارض. أنا آخذ الجانب الإيجابي: كيف يمكن أن نبني. وهذا مصادرة، ولا لمجتمع الأجهزة الأمنية متسلطة عليه، ولا لمجتمع مناضلوه مطاردون أو معتقلون في سجون السلطة الفلسطينية، أن يحمل عبء مشروع كهذا.

محمود سويد: كيف توفقون بين هذا المطلب الأساسي وبين عزوفكم عن المشاركة في السلطة؟ هل تطلبون من هذه السلطة أن تبني هذا المجتمع الذي تريده، وأنتم عازفون عن المشاركة في بناء هذا المجتمع؟

أبو علي مصطفى: نحن فعلاً اتخذنا قراراً بعدم المشاركة في هذه السلطة، لأنها ما زالت امتداداً لاتفاقات أوسلو. والمجلس التشريعي القائم، الذي مدد له مدة عام، هو أيضاً امتداد لاتفاقات أوسلو. ولهذا السبب نحن نطالب بإعادة عملية البناء على أساسات جديدة، لا أساسات مرتهنة لعناصر اتفاق أوسلو. ولا أفيكم أن البعض في الحوار تساءل: لماذا أنتم معتكفون عن السلطة، وعن الانخراط في مؤسسات منظمة التحرير كما هي حالياً؟ نحن أخذنا النقاش في اتجاه آخر. تعالوا نناقش من أين نبدأ، لأننا لا نسعى لتصحيح مسار مفاوضات، وإنما لتصحيح مسار سياسي. أما تصحيح مسار المفاوضات فيمكن أن يكون لدى البعض موضوعاً للنقاش. بالنسبة إلينا

الضمانة الوحيدة لتصحيح المسار السياسي هي أن تقوم مؤسسة فلسطينية محترمة. إذا قامت مؤسسة فلسطينية محترمة تحت عنوان منظمة التحرير الفلسطينية فستتولى هي توجيه سياسة السلطة والمؤسسات الأخرى، وعندها سأخذ دوري ضمنها. محمود سويد: إذا قام مجلس منتخب بالمعنى الذي تحدده بالضبط، وكنتم جزءاً من هذا المجلس المنتخب، هل سيكون لديكم استعداد للمشاركة في الحكومة؟ أبو علي مصطفى: ممكن أن أكون في الحكومة إذا سارت الأمور في اتجاه مغاير لسياسة أوسلو، لا في اتجاه أوسلو، لأن كل مركبات وسياسة أوسلو، بالنسبة إلينا، مرفوض.

أحمد خليفة: إذا أقدر أن أستنتج من كلامكم أن المراهنة الأساسية في الحوار الذي بدأتموه هي إمكان أن يؤدي هذا الحوار إلى إيجاد مؤسسة وطنية فلسطينية منتخبة من الشعب في الداخل، ويحث أمكن في الخارج، وأن استعدادكم للاستمرار في الحوار والتعاون مع قيادة فتح الحالية - وهي والسلطة باتتاً عنواناً واحداً - مرهون بمقدار تقدم الحوار والخطوات العملية في هذا الاتجاه.

أبو علي مصطفى: العملية الحوارية ليست مفتوحة زمنياً، ولها مدى زمني محدد.

أحمد خليفة: المدى الزمني مهم فعلاً. ما هو المدى الزمني في تصوركم؟

أبو علي مصطفى: نحن نرى أن المدى الزمني حده نهاية سنة 1999.

أحمد خليفة: هل تتوقعون أن تتوصلوا إلى نتائج خلال ما تبقى من هذه السنة؟

أبو علي مصطفى: الحوار ليس عملية مفتوحة مدى الزمن. الحوار وسيلة، وليس هدفاً. المفروض أن يكون عندي وعند الطرف الآخر أجوبة بشأن مسألة المؤسسة، وإلا لماذا أقدم أوراقاً مكتوبة؟

محمود سويد: عفواً، أريد أن تضيفوا الورقة الخامسة لأنكم لم تذكروها. الحوار الوطني؛ بناء منظمة التحرير؛ المجتمع الديمقراطي؛ الدولة المستقلة - هذه أربعة.

أبو علي مصطفى: الورقة الخامسة هي النهوض بدور المنظمات الشعبية والمهنية، أو الاتحادات: اتحاد عمال؛ اتحاد كتّاب؛ اتحاد المرأة؛ اتحاد طلاب. أنت تعلم أنها غيببت منذ عدة أعوام.

محمود سويد: إنهاء الحوار في نهاية سنة 1999، في فترة ثلاثة أشهر، معناه أنه يجب أن يكون هناك لجان مشتركة تعمل ليلاً نهاراً حتى تنجز العمل.

أبو علي مصطفى: نحن لا نفترض ذلك. لنفترض أننا في الجولة الثانية من الحوار، والتي من المفروض أن تجري قبل نهاية أيلول / سبتمبر، اتفقنا على أن يكون هناك مجلس وطني فلسطيني جديد، العملية عندها ستنتقل خطوة إلى الأمام في الاتجاه الاتفاق على تأليف لجنة تحضيرية فلسطينية، أي لا يعود هذا موضوع حوار، وإنما يصبح موضوع آليات عمل.

فرضية ثانية: لنفترض أننا اتفقنا على موضوع المنظمات الشعبية والاتحادات الشعبية، عندها سينبثق من الحوار الوطني الشامل لجنة وطنية عامة تقف أمام كل مسألة الاتحادات والمنظمات الشعبية والفصائل والمنظمات غير الحكومية لتضع آليات لكيفية التطبيق. المسألة التي نصل بشأنها إلى اتفاق، من الأوراق الخمس، تنتقل من دائرة الحوار إلى دائرة الفعل والتنفيذ.

أحمد خليفة: ذكرتم أن هناك إصراراً على أن تنضم قوى أخرى إلى الحوار، أي أن الحوار لن يكون بين الجبهة الشعبية وفتح فقط. هناك الآن أيضاً حوار قائم بين الجبهة الديمقراطية وفتح، وتأملون بأن تنضم قوى أخرى، ألا تعتقدون أن الاتفاق بين الجميع سيأخذ وقتاً أكثر مما ذكرتم؟ ما تبحثون فيه هو وجهة نظركم أنتم وفتح. الآخرون أيضاً لهم وجهات نظر يجب أن تناقش أنا أرى أن المدة الزمنية التي تحدونها قصيرة جداً.

أبو علي مصطفى: ممكن، المدة حددها المكتب السياسي للجبهة.

أحمد خليفة: هل تعلمون لماذا أستفسر عنها؟ دعوني أربطها بالمفاوضات الجارية مع إسرائيل. العملية التي تحدثون عنها ستأخذ وقتاً أطول كثيراً مما تتصورون، لأن هنالك قوى أخرى ستدخل وتجاوز، بينما تجري الآن مفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل قد تتخذ فيها قرارات مصيرية ربما لا تعجبكم. أنتم تتحاورون بشأن الموقف الوطني الواجب تجاه هذه المسألة أو تلك، وفجأة تجدون أنفسكم أمام اتفاق إطار أقفل أمامكم عدة أمور. ماذا ستفعلون عندئذ؟ أخشى على الجبهة الشعبية، إن لم يكن لديها وضوح كامل فيما يتعلق بجوهر دورها الحالي في الساحة الفلسطينية، أن تنزل إلى وضع خلاصته: أنتم تحاورون وهم يعملون ويفرضون وقائع جديدة ويقلقون خيارات. هل هناك وعي كامل لهذه النقطة؟

يجب إيجاد حالة شعبية توفر شروط انتفاضة وطنية جديدة لمواجهة العدو

أبو علي مصطفى: نعم. وهنا يجب أن ننتقل إلى القراءة السياسية للاحتتمالات، وهذه تقرر أيضاً مصير الحوار ونتائجه ومستقبل العلاقات. لماذا؟ إذا كانت حيثيتي الرئيسية أنني سعيت لحوار من أجل درء المخاطر عن القضايا المصيرية للشعب الفلسطيني، ثم أتت الوقائع المريرة لتقول إن هذه القضايا المصيرية جرى تبديدها والتنازل عنها، فإن معنى ذلك أن ركييزة أساسية من الركائز التي قامت عليها فكرة الحوار تم ضربها، وعندها يجب أن تتعامل مع هذا الحدث بلغة جديدة وبواقع جديد مختلف. إذا قلنا إننا نريد أن تتجه العربية الفلسطينية اتجاهاً صحيحاً حتى نصل إلى أهدافنا، ثم أتى قائد العربية وأخذها في الاتجاه المعاكس، فما هي قيمة جلوسك في العربية؟ عليك عندها إما تذهب معه، وإما أن تغادر العربية. نحن نضع الاعتبار التالي في قراءتنا السياسية لما سيحدث: لن يكون من السهل معالجة قضايا الحل النهائي ضمن الإطار الزمني الذي جرى تحديده، سواء الخمسة أشهر لاتفاقية إطار أو العام لنهاية المباحثات. نحن كجبهة نعرف من هو عدونا، وبماذا يفكر، وكيف يفكر، وما هي الثوابت التي توحد، وهي بالنسبة إليه مصيرية، وهو مدرك أنه الطرف المتحكم وأننا الطرف المتلقي لنتائج أفعال العدو. الموضوع لن تحسمه لا خمسة أشهر ولا عام. وهذا كلام قلناه أيضاً في الحوار. قلناه للإخوة من فتح: أمامكم أحد خيارين: إما أن تستجيبوا لمطالب العدو بما يعني التنازل عن هذه القضايا التي تسمونها الثوابت، وإما أن تواجهوا. أنتم الآن على الطاولة تقولون أنكم لستم مستعدين للمساس بهذه القضايا، ولو دام الصراع عشرات الأعوام، وأنا من هذه النقطة أريد أن أبدأ مطالبة كل الجهات الفلسطينية بدءاً بكم أنتم، بالتحضير لحالة وطنية فلسطينية تستطيع أن تخلق عناصر المجابهة. يجب أن تخلق حال شعبية شروط انتفاضة وطنية فلسطينية جديدة لتواجه العدو. الشروط الآن أصبحت أصعب، لكن لا يزال في الإمكان النهوض بحالة شعبية وطنية فلسطينية، تكون لها مؤسساتها، لها بناؤها، وتتوفر الثقة المتبادلة بينها وبين مجموع القوى بما فيها السلطة، التي تستطيع أن تجابه الاحتلال وتسبب متاعب له وتخلق معطيات سياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي بما يجعل الاحتلال يعيد النظر في سياساته، عندما يدرك أن استمرار تمسكه بثوابته سيكون

مكلفاً له بالمواجهة، وبالمقاطعة الاقتصادية، وبالإشكالات التي يمكن أن تصبح أمنية.

**هناك شريحة من البورجوازية الطفيلية
الفلسطينية لا يهمها إذا سلمت
للاحتلال بالقضايا الكبرى والأساسية**

إذاً، نحن نطرق الموضوع من زاوية أننا نراه عملية صراعية طويلة. انا لا أخفي أن هناك مؤشرات إلى أن الطرف الفلسطيني، كما عبّر عن نفسه حتى الآن، يعتبر قضايا الحل الدائم أساسية بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، وفي المقابل يعتبرها الطرف الإسرائيلي أساسية بالنسبة إليه. وبالتالي سيكون هناك مساحة اصطدام بين الحالتين. وإذا كانت المسألة مفتوحة على حالة اشتباك مع العدو، فيجب أن نهىء الذات لهذا الاشتباك. والسؤال المطروح على الجميع هو: كيف نهىء الذات لهذا الاشتباك؟ في الوضع الفلسطيني، كما هو قائم الآن، سيجد دعاة تقديم التنازلات مبرراً لذلك، وسيكون تيارهم أنشط باعتبار أن وضعنا لا يحتمل، وليس في الإمكان أفضل مما كان. هناك جهات مدمرة في البنية الفلسطينية الداخلية منتفعة اقتصادياً، شريحة من البورجوازية الطفيلية الفلسطينية لا يهمها إذا سلمت للاحتلال بالقضايا الكبرى والأساسية، وهي تنشط في محاولة للتأثير في القرار السياسي. كيف نواجه هذا الوضع؟ نواجهه باتفاق وطني شامل على سياسة استراتيجية بمنهجية متكاملة تستطيع أن تجابه العدو حتى لو تطلب الأمر أعواماً طويلة من الصراع.

أحمد خليفة: هنا أرى منطقاً متماسكاً. بمعنى آخر، تحليلكم مبني على أساس أن لدى إسرائيل ثوابت معينة لا يمكن أن يقبلها الشعب الفلسطيني، والقيادة الفلسطينية الحالية تظهر. راهناً على الأقل، أنها هي أيضاً غير مستعدة للتخلي عن الثوابت الفلسطينية. وهناك تيار وطني في فتح غير مستعد أيضاً، وعملية الحوار وتوحيد الصفوف الوطنية يمكنها أن تقوي شوكته وتجعل له نفوذاً أكثر. الشعب الفلسطيني يمكن استنهاضه من أجل أن يرفض. وبالتالي تجدون أن هناك فرصة لهذا الحوار في أن يؤدي إلى نتائج ملموسة تصلب الموقف الفلسطيني، وربما أيضاً إلى نجاح

المساعي لبناء مؤسسة وطنية فلسطينية جديرة وقادرة على أن تقود الشعب الفلسطيني، وعلى أن تحمي حقوقه وآماله.

أبو علي مصطفى: العملية لها بعد متكامل، فهي ليست مجرد نزق سياسي. نحن لدينا رؤية متكاملة.

أحمد خليفة: أنا كان يهمني جلاء هذه النقطة، لأن هناك ميلاً عند كثيرين من الأشخاص في أوساط الرأي العام الفلسطيني إلى القول إن هذه القيادة، التي في يدها القرار، على استعداد لتقديم تنازلات جوهرية. وأنا أعرف كيف يفكر عدد من الأشخاص النافذين في هذه القيادة: نحصل من إسرائيل الآن على ما نستطيع أن نحصل عليه في ظل موازين القوى الحالية، ونترك للمستقبل، أو للجيل المقبل، أن يحل العقد المستعصية. وتصريحات البعض، حتى بعد بدء الحوار، لا تبعث على اطمئنان كبير. عندما يكون بند أساسي في برنامجكم هو إعادة إحياء منظمة التحرير وانتخاب مجلس وطني جديد، يأتي مسؤول كبير له وزنه، وشارك في الحوار، فيقول: منظمة التحرير قائمة ولا تشكو شيئاً، فليتحققوا بها. هذا لا يبعث على الاطمئنان.

أبو علي مصطفى: إن المخاوف التي اشترت إليها مخاوف مشروعة، حتى لا نلغي عقلنا ونقول إن كل شيء سيأخذ مجرى إيجابياً. كلا، إنها مخاوف مشروعة بسبب التجربة الماضية، وبسبب أن الواقع القائم حتى اللحظة لا يعطي قدراً كبيراً من التفاؤل بإمكان المجابهة أو الصمود في وجه ضغوط الاحتلال أو ضغوط أميركا، أو ضغوط بعض الأطراف الإقليمية. وستظل مشروعة إلى أن تقوم مؤسسة فلسطينية محترمة، تحمي الموقف الوطني. وأكرر وأشد: "مؤسسة فلسطينية محترمة"، لأن من الممكن أن توجد مؤسسات غير محترمة. وهذا هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يشكّل السياج لحماية المشروع الوطني.

أحمد خليفة: إذاً، إسمحو لي بهذه الملاحظة: عندما يراقب الشعب الفلسطيني هذا الحوار، وإذا أراد أن يحكم عليه أو له، فالمحك هو مقدار نجاحه في السير نحو بناء المؤسسة التي تتكلمون عنها.

محمود سويد: هنا أيضاً الحوار بحاجة إلى حماية؛ قبل أن تصلوا إلى المؤسسات الوطنية التي ستحمي المشروع يجب أن تحموا الحوار حتى ينتج. هناك جهد مطلوب من الجبهة الشعبية على مختلف مستويات الشعب الفلسطيني، من الشتات إلى الداخل،

كي يشكل عامل ضغط على السلطة ومختلف الأطراف لإنجاح الحوار في الاتجاه الصحيح. فهل هناك جهد من هذا النوع؟

أبو علي مصطفى: لا شك في أن أدوات الحماية هي: توضيح سياسية للفكرة؛ حالة شعبية مستعدة للدفاع عن الفكرة؛ جهد إعلامي نشيط قادر على أن يحمل التوضيحات. ما كتب خلال الشهرين، أي منذ يوم أصدرنا بياننا الرسمي بالدعوة إلى الحوار، يوازي ما كتب خلال عامين عن الوضع الفلسطيني الداخلي، وكان هناك زخم إعلامي قوي.

أحمد خليفة: هذا عن الجانب الإعلامي. ماذا بالنسبة إلى بقية الجهات التي تأملون بأن تنضم إلى الحوار، هل جرت اتصالات ولقاءات؟ هل أوضحتكم لتلك الجهات موقفكم، وماذا كانت ردات فعلها؟

أبو علي مصطفى: جرت لقاءات على مستويين: الفلسطيني والعربي. على المستوى الفلسطيني عقد اجتماعان في دمشق للجنة المتابعة الوطنية التي انبثقت من المؤتمر الوطني برئاسة خالد الفاهوم. وخالد الفاهوم أعرب في كتاباته وتصريحاته عن التأييد للحوار، وبيّن وجهة نظره أخيراً في مقال نشر في صحيفة "المستقبل" البيروتية. الاجتماع الأول عقد قبل بدء الحوار، وقمت أنا شخصياً فيه بشرح وجهة نظرنا الكاملة تجاه مسألة الحوار. ثم عقد اجتماع بعد الحوار لقراءة النتائج والتوقعات والاحتمالات. واتضح في لجنة المتابعة أن الأغلبية العظمى ليست مع الحوار، وأن لديها الدرجة نفسها من المخاوف نتيجة التجربة المريرة والسياسات الحالية وطبيعة السلطة. بعضهم كانت تعابيره متشنجة، وبعضهم كان موضوعياً لكنه متخوف. الشخصية الوحيدة التي عبّرت عن استعداد للمشاركة في الحوار هي، كما قلت، خالد الفاهوم، من منطلق حرصه على القضايا المصيرية وعلى منظمة التحرير. على المستوى العربي والخارجي، لدينا طبعاً علاقات وتفاعلات سياسية مع الأحزاب العربية وحركات التحرر. وهذه أعطيناها وجهة نظر متكاملة مكتوبة تبين وجهة نظرنا في الموضوع، وأرسلنا إليها بعد الحوار تقويمنا له. في الداخل، عقد لقاء وحيد في رام الله شاركت فيه فصائل منظمة التحرير في الداخل جميعها.

أحمد خليفة: هل شاركت حركتا حماس والجهاد؟

أبو علي مصطفى: شاركتا في اجتماعات الخارج، لكن في الداخل لم تشاركا. اقتصر اللقاء الذي تم في رام الله في أواخر آب/ أغسطس على عرض تصور عام بشأن

موضوع الحوار الوطني الشامل. في الاجتماع الذي تم في رام الله، كان هناك ثلاثة اتجاهات: الأول دعا الجبهة إلى المشاركة في مفاوضات الحل النهائي تحت دعوى "فرملة" أية انحدرات أو تنازلات فلسطينية؛ الثاني دعا الجبهة إلى الانخراط في المؤسسات القائمة حالية في منظمة التحرير، كما هي، بتركيبتها القائمة؛ الثالث قال إن على عملية الحوار التي بدأت ثنائياً أن تفرض نفسها على الآخرين، وإن الحوار لن يأخذ مداه إلا بمشاركة جماعية. نحن لم نستجب للدعواتين الأوليين للسبب الذي بينته. لم نستجب لدعوة المشاركة في مفاوضات الحل النهائي لأنها استمرار لاتفاقات أوسلو، من جهة، ولأننا نطرح رؤية أخرى مختلفة لمسألة مفاوضات الحل النهائي، من جهة أخرى. ولم نستجب لدعوة الانخراط في مؤسسات منظمة التحرير كما هي، لأن لدينا خشية أن هذا سيقطع الطريق على استكمال الحوار من أجل إحياء المنظمة على أسس جديدة.

أحمد خليفة: هل هناك إجماع داخل الجبهة على الحوار؟

أبو علي مصطفى: داخلياً، كلا ليس هناك إجماع، وحق الاختلاف في الرأي ووجهات النظر بشأن المسائل السياسية والتنظيمية حق مضان. لكن نظامنا الداخلي واضح ويقول إنه عندما تقرر الأكثرية فعلى الأقلية أن تلتزم.

أحمد خليفة: هل هناك تمايز في المواقف بين المناطق الجغرافية؟ أعني هل نستطيع أن نقول إن الأغلبية في غزة، أو الأغلبية في كل منطقة من المناطق، هي مع الموقف النهائي المعلن للجبهة؟

أبو علي مصطفى: المسألة ليست جغرافية. وفي النقاشات، سواء تلك التي دارت بشأن الحوار، أو تلك التي دارت بشأن قضايا سابقة، كان هناك دائماً رأي أقلية ورأي أغلبية في الخارج، ورأي أقلية ورأي أغلبية في الداخل.

أحمد خليفة: حسناً، سأنتقل إلى موضوع آخر. قلتم إنكم تريدون توحيد كل القوى حول قواسم مشتركة، لماذا لا يمكن أن تذهب الجبهتان الديمقراطية والشعبية معاً، وبموقف موحد؟

أبو علي مصطفى: في الحقيقة شهدت السنة الماضية تجميداً في واقع القيادة الموحدة، وفتوراً في العلاقات، ولذلك أسبابه. قد يكون السبب موضوع كتاب حواتمة* والرد على الكتاب. هم لم يتحملوا الرد. نحن تحملنا الكتاب، لكن هم لم يتحملوا الرد.

* كتاب "نايف حواتمة يتذكر".

أحمد خليفة: لم يتجملوا رداً من 40 صفحة على كتاب؟!!

أبو علي مصطفى: لذلك هم ردوا في 18 حلقة في جريدة "الديار" البيروتية، بتقويم ظالم للجبهة الشعبية من سنة 1967 فصاعداً، الأمر الذي نجم عنه جو غير حميم. وهذا أدى، طبعاً، إلى تجميد عمل القيادة الموحدة. إضافة إلى ذلك، نحن نلاحظ منذ وقت وجود نقاط خلاف سياسية أساسية بيننا وبين الجبهة الديمقراطية.

اختلفنا مع الجبهة الديمقراطية بشأن القرار 242، الذي يعتبرونه أساساً للحل، منذ أن طرح موضوع القبول بالقرار 242 في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر سنة 1988. نحن اتخذنا موقفاً طالب باعتماد كل قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية من دون تخصيص بدءاً بالقرار 194 والقرار 181، وحتى القرارات التي صدرت في زمن الانتفاضة. لكن الأغلبية في المجلس، بما في ذلك الديمقراطية، صوتت إلى جانب القبول بالقرار 242. هذه نقطة.

النقطة الثانية: لاحظنا منذ أوصلو أن عندهم ميلاً إلى الحديث دائماً عن تحسين شروط المفاوضات، أو تصويب أوضاع المفاوضات، وليس تصويب السياسة، بينما نحن كان ميلنا دائماً نحو تصويب السياسة، لا نحو تحسين شروط المفاوضات. وحتى الحوار، إذا لاحظتم البيان الذي صدر بيننا وبين فتح والبيان الذي صدر بين الديمقراطية وفتح، فإنكم تجدون فارقاً. البيان عندهم تطرق إلى عدة جوانب، لكن انشاده كان لقضايا الحل النهائي، ولإيجاد مرجعية فلسطينية لإدارة المفاوضات، إذ إنهم يطمحون إلى أن يكونوا شركاء في المرجعية. نحن لا نوافق على هذا الموضوع. لا أستطيع الآن أن أحصر كل القضايا، لكن هناك خلاف سياسي، وهذا أدى دوراً في ارتباك البيانات المشتركة. أحياناً الاعتراضات كانت منا، وأحياناً منهم.

النقطة الثالثة: في التعامل الذي جُرب على صعيد بعض الساحات، كان يبدو دائماً أن هناك نزوعاً فتوياً طاعياً، قد يكون من تأثيرات الماضي، بسبب أن كل حالة انقسام وانشقاق لها عقدها وليس من السهل حلها.

محمود سويد: واضح أن هناك تباينات بين الأطراف، وهنا توجد مشكلة كبيرة جداً. إذا كان الحوار يهدف إلى دخول جميع الأطراف في النهاية، وإذا كان كل طرف يريد أن

يذهب بمفرده حاملاً تصوره، أولاً هذا سيعمل في مصلحة الطرف الآخر في الحوار يقاس بأشهر. والحوار مع كل طرف، مع كل التباينات الموجودة بين الأطراف، فرادى ومع الطرف الآخر الموحد، من الصعب أن يكتمل ويعطي نتائج.

أبو علي مصطفى: هذا صحيح. لذلك كان في البيان المشترك الذي صدر في القاهرة بند ينص على أن دعوتنا تقوم على أساس الحوار الوطني الشامل. لأننا لا نعتبر أن الحوار الثنائي، أو حتى الثلاثي (لو افترضنا إمكان حدوثه)، بديلاً من الحوار الوطني الشامل. ولقاءاتنا التي عقدت، سواء في دمشق مع أطراف لجنة المتابعة المنبثقة من المؤتمر الوطني، أو في رام الله مع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، كانت بهدف إحداث هذه النقطة.

بالنسبة إلى حماس والجهد الإسلامي، هناك إشكال من شقين: الأول أن هذين التنظيمين لم يشاركا تاريخياً في منظمة التحرير الفلسطينية، وهما يعتبران أنفسهما صاحبي مشروع مختلف، بالمعنى الأيديولوجي وبالمعنى السياسي النضالي، وقدا أنفسهما في السنوات الأخيرة من منطلق ثنائية القطبية: قطب السلطة وما تمثل، والقطب الإسلامي وما يمثل. ولم يتعاملا مع القوى الأخرى بما يدل على احترام دورها ووزنها وفعاليتها وتاريخها، وقصرا التعامل على مستويات من التنسيق بشأن مشكلات معينة، وليس في إطار جامع، وخصوصاً في الداخل. وكان هذا المنحى يعبر عن نفسه بالتناقض بين نظرتين في صدد منظمة التحرير الفلسطينية.

الشق الثاني في الإشكال هو أن السلطة، بالطرائق التي تعاملت فيها مع الحالة النضالية الفلسطينية التي أصرت على أن تمارس حقها الطبيعي في النضال ضد الاحتلال وبالعنف، أعطت القوى الإسلامية مبرراً قوياً، وخصوصاً حركة حماس، كي ترفض أي حوار مع وجود مئات المعتقلين من حماس والجهد الإسلامي في السجون الفلسطينية، ومع وجود تنسيق أمني بين السلطة والاحتلال من أجل ملاحقة الذين يقوم بأعمال نضالية.

أعتقد أن هذين الشقين يؤديان دوراً في الاختلاف مع الحركة الإسلامية فيما يتعلق بالحوار الوطني. وقد حاولنا في السنوات السابقة - كان عندنا طموح - عبر نقاشات وحوارات ولقاءات في الداخل والخارج، إيجاد إطار جبهوي وطني معارض داخل الساحة الفلسطينية وخارجها. لكن هذا كان دائماً يتعثر بسبب أن الحركة الإسلامية كانت دائماً تحصر المسألة في حدود سبقف التنسيق لا التآطير، وقبلنا

بالتنسيق على مضض، مع أننا لم نكن مقتنعين بأن هذا هو الحل. وقد يكون هذا أحد أسباب إخفاق المعارضة في أن تحول نفسها إلى قوة تأطير شعبية فعالة في الداخل الفلسطيني، وليس فقط في الخطاب السياسي للخارج الفلسطيني.

المعارضة أخفقت في أن تحول

خطابها السياسي إلى فعل مادي بالممارسة

أحمد خليفة: هناك شجاعة كبيرة في التعبير الذي استخدمتموه الآن: "إخفاق المعارضة". دعوني أسأل: لماذا أخفقت المعارضة؟ هل موقف حماس واحد من العوامل؟ ماذا عن بقية العوامل؟

أبو علي مصطفى: أولاً، كي أوضح رأيي - في المضمون السياسي، أي التمسك بالثوابت الفلسطينية، بالميثاق الفلسطيني، برفض اتفاقات الإذعان، أو سلو وما تلا أو سلو، المعارضة كانت محقة، ولا تزال محقة، ونحن جزء منها. لكنها أخفقت في أن تحول خطابها السياسي إلى فعل مادي ممارس.

أحمد خليفة: وهذا بالضبط هو مهمة التنظيمات السياسية: أن تحول الخطاب السياسي إلى فعل مادي ممارس.

أبو علي مصطفى: صحيح، هذا هو مهمة التنظيمات السياسية. أكرر: السياسة العامة كانت صحيحة، وأنا إلى الآن أقول إن أي موقف ضد أو سلو هو موقف صحيح. لكن المشكلة كانت في كيف تحول الخطاب إلى فعل. لماذا لم يحدث ذلك؟ النقطة الأولى: لا توجد وحدة مفهوم بشأن معنى الجبهة الوطنية المتحدة. النقطة الثانية: عدم الاستعداد للاستجابة لتكتيكات سياسية تستوجبها طبيعة الأوضاع المحيطة بنا والمرحلة. وأنا أريد أن آخذ مثلاً. لم يكن هناك أهم من أن تحافظ على شعار حق العودة للفلسطينيين كي تحفظ الوحدة السياسية للشعب الفلسطيني في الشتات. لكن عندما كنا نناقش كتابة مذكرة إلى الهيئات الدولية أو إلى دول العالم، وندعو إلى الكتابة بلغة سياسية يفهمها العالم، كأن نقول "إننا نحملكم المسؤولية عن عدم تطبيق قرار حق عودة اللاجئين، القرار رقم 194"، كنا نختلف، لأن هذا أو ذاك له رؤية للقرار 194، ونحن لنا رؤية. يقول لك هذا يعني ضمناً اعترافاً بإسرائيل، بينما نرى نحن الشق الذي يهمننا التركيز عليه، لا الشق الذي تريده إسرائيل. لم يكن هناك استعداد عند البعض، ولا أقول

الكل، لتقبل أية خطوة سياسية تكتية في إطار هذا الفهم لتكتيك، ومن سياق متطلبات المشروع الوطني.

النقطة الثالثة: يطفو على سطح العلاقات نزوع فنوي، ويجب ألا نخفي ذلك. إذ بينما قبلت الحركة الوطنية الفلسطينية، يسارها ووسطها ويمينها، بقيادة فتح لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ سنة 1969، فإن قوى المعارضة الوطنية لم تعترف لأحد بالدور القيادي، وكل واحد يرى نفسه أنه الأجدر به، وبالتالي لم يعد هناك مجال لأن نقول إن هناك مركزاً يدير التحالف الوطني.

النقطة الرابعة والأخيرة هي أن موقف الحركة الإسلامية داخل الوطن، تجاه مسألة التآطير لعملية جبهوية وطنية تكون على تماس مباشر في ساحة العمل بإدارة الصدام مع الاحتلال وفي الصراع السياسي مع السلطة، حال دون أن نصل إلى جبهة وطنية فعالة. لهذه الأسباب أخفقت المعارضة حقاً.

محمود سويد: هل يمكن أن نضيف إلى الأسباب التصاق البعض بمواقف دول عربية، أو نفوذ دول عربية ضمن الساحة الفلسطينية على فصائل؟

أبو علي مصطفى: لا، وأقول ذلك من معاشتي لواقع العلاقات بكل القوى. والجبهة شاركت في كل المحطات، من بداية "العشرة" إلى "التحالف"، إلى "لجنة المتابعة". أعتقد أن ما كان يؤثر في مواقف البعض هو التفاوت الشاسع بين قوى ذات وزن وفعل على الساحة الفلسطينية في الخارج والداخل، وبين قوى حدودها حدود الجغرافيا المقيمة عليها. هناك قوى لا تملك وزناً ممتداً على كل التجمعات، وخصوصاً داخل الوطن، ولا نستطيع القول إن الفصائل العشرة في الخارج لديها عشرة فصائل في الداخل. هذا الواقع كان يؤثر في نمط العلاقات بسبب ميل هذه القوى إلى الأقصوية، أي - مثلاً - تعويضاً من واقع الحال، كان هناك من يقدم خطاباً في الكفاح المسلح، بينما لم يسمع أحد أنه قام بعملية مسلحة في حياته. وهذا الواقع كان ينعكس أيضاً على نمطية التفكير، وعلى رؤية إمكان تحويل التحالفات إلى أطر وطنية، وعلى رؤية من الذي يمكن أن يتحمل مسؤولية القيادة... إلخ.

أحمد خليفة: سؤالي الأخير هو: إذا لم يثمر هذا الحوار، ولم يؤد إلى النتائج التي ترحو الجبهة أن يحققها، ماذا سيحدث، مع الأخذ بعين الاعتبار إخفاق المعارضة، بما فيها الجبهة، سابقاً في التأثير في مجرى الأحداث؟ ما البديل الذي ستطرحه الجبهة في حال

فشل هذا الحوار؟ هل لديها برنامج معين بديل؟ هل ستستمر في برنامجها السابق، وفي نمط عملها السابق نفسه، أو ماذا؟

أبو علي مصطفى: من الصعب عليّ أن أعطي جواباً جازماً. نحن في حالة اشتباكية مفتوحة على كل الاحتمالات. ولا شك في أن التفاعلات التي ستحدث في الحالة الفلسطينية، سواء الداخلية في كل فصيل - بما في ذلك حركة فتح - أو الوطنية العامة، ستكون كبيرة جداً في حال التنازل عن القضايا المصيرية الأساسية، لأن التنازل - إن حدث - سيمس المسلمات الفلسطينيات الكبرى الأساسية. وفي تقديري أن درجة التفاعلات التي ستحدث ستكون من القوة بحيث أنها ستوجد معطيات، أو وقائع جديدة، قد تفتح الباب لإعادة النظر مرة أخرى في كل الواقع الفلسطيني.

محمود سويد: واضح أن الصراع بشأن الثوابت، التي هي الثوابت نفسها، إسرائيلياً في اتجاه وفلسطينياً في اتجاه آخر، هو صراع أعوام، ولن يحسم في عام. وبقدر ما يكون الجانب الفلسطيني قادراً على الصمود والمقاومة بقدر ما سيزداد الانقسام في المجتمع الإسرائيلي بشأن هذه الثوابت. هل يمكن استخدام هذا الانقسام وكيف؟ وهل يستفاد من هذا الانقسام، أو أن التعامل مع المجتمع الإسرائيلي بكليته يبقى من المحرمات أيضاً تكن الانقسامات في المستقبل؟

أبو علي مصطفى: نحن، من مراقبتنا واقع المجتمع الإسرائيلي طوال أكثر من خمسين عاماً، نرى أن تلك القوى التي أشار إليها بعض القراءات السياسية، والتي يمكن أن توصف بأنها قوى سلام، أو قوى تقدمية، أو يسار صهيوني، أو يسار لاصهيوني، من ماتسبين إلى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وما بينهما، ليست قوى قادرة على أن تغير المعادلة الداخلية في المجتمع الإسرائيلي في اتجاه التأثير في القرار السياسي. بل قراءتنا تقول إن ما حدث هو العكس، إذ نشهد أنه في العقد الأخير أصبحت القوة الدينية التوراتية ذات الأيديولوجيا المتزمتة، تؤدي دوراً أكبر داخل المجتمع الإسرائيلي، والدليل على ذلك أن موازين القوى داخل الكنيسة الإسرائيلية تزداد باطراد لمصلحتها.

طبعاً، هناك تناقضات أخرى أيضاً: على سبيل المثال، التناقضات بين المهاجرين الروس الذين يعتبرون أنفسهم قوة مميزة فيما يتعلق بحجم وجودها وحضورها ومستويات كفاءاتها العلمية، وبين المهاجرين المغاربة واليمينيين، إلخ.

لكن السؤال هو: كيف يمكن أن يستثمر الطرف الفلسطيني حال التناقض داخل المجتمع الإسرائيلي.

محمود سويد: إذا استطعنا أن نضيف تناقضاً إلى هذه التناقضات، فهذا جيد.

**قوة العامل الذاتي الوطني والقومي
لدى الفلسطينيين هي الكفيل
بمفاقمة التناقضات داخل المجتمع الإسرائيلي**

أبو علي مصطفى: جيد. لكن توسيع مساحة هذا التناقض لا يمكن أن يتم، في رأيي، إلا من خلال التأثير الخارجي الضاغط، الفلسطيني والعربي. فلنعد إلى المحطات التاريخية في الحروب أو الصراعات الدموية المحتمة بيننا وبينهم. متى كبرت حركة "السلام الآن"؟ ومتى وجدت "الأمم المتحدة"؟ ومتى صارت الأسئلة تطرح في الداخل الإسرائيلي بشأن إلى متى نحن باقون في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ لقد تم ذلك عندما كبرت خسائر إسرائيل في حرب اجتياح لبنان، التي اعتزل بيغن في إثرها الحكم واعتكف ومات، وعندما كبرت المقاومة الوطنية اللبنانية وأدت الإسرائيليين، وعندما كبرت الانتفاضة وشككت في كل ديمقراطية المشروع الصهيوني في المنطقة. وهذا يعني أن قوة عاملنا الذاتي الوطني والقومي في مواجهة إسرائيل والمشروع الصهيوني هي الكفيل بمفاقمة التناقضات داخل المجتمع الإسرائيلي، وليس مجرد أن الناس تريد أن تصنع سلاماً وتسوية. إذا ذهبنا الآن وأجرينا استفتاء بين الإسرائيليين، وتساءلنا ما هي النسبة التي تطالب بالخروج من الضفة والقطاع، وما هي النسبة التي تطالب بالخروج من لبنان، وما هي الأسباب، سنجد الأرقام مختلفة. طبعاً، من الأكيد أن مسألة الضفة أعقد، لأن الكثيرين من الإسرائيليين ينظرون إليها من منظور توراتي ويسمونها يهودا والسامرة، بينما الجنوب اللبناني ليس يهودا والسامرة، وليس توراتياً. حتى الجولان لا ينظر إليه باعتباره جزءاً مما يسمونه "أرض إسرائيل". لكن، في الإجمال، أحد العوامل الضاغطة على الذهنية الإسرائيلية بالنسبة إلى الجنوب اللبناني هو النزف من الجرح الإسرائيلي هناك. قناعتنا هي أنه كلما قويت وكنت مجابهاً سياسياً وثقافياً وثورياً، حتى بالمعنى العنفي، ضد المشروع الصهيوني، استطعت أن تدفع بالتفاعلات داخل المجتمع الإسرائيلي إلى إيجاد تناقضات جديدة مساحتها

تكبر باستمرار. وكلما تراجع الوضع الفلسطيني، أو الوضع العربي، أمام المشروع الإسرائيلي، أصبح الوضع الإسرائيلي الداخلي مرتاحاً أكثر، لأن تراجعنا سيكون مساعداً له في بناء ثقافة انتصار المشروع الصهيوني، وليس الشك في المشروع الصهيوني، بل الشك في مستقبله، والشك في واقعه، إلخ. أنا كفلسطيني، كعربي، ليس لي مصلحة في أن أساعد في تغذية ذهنية الاستقرار في المشروع الصهيوني، بل في تغذية ذهنية التناقض.

محمود سويد: بقي عاملان آخران لم نتحدث عنهما: العامل العربي قوة وضعفاً، والعامل الفلسطيني، عرب 1948. هذان العاملان لهما مكانهما في المرحلة المقبلة. العامل العربي سيكون مؤثراً إلى حد كبير إذا تم خلال عام أو أقل ربما، بحسب مخطط براك، استكمال التسوية العربية في الجولان والجنوب اللبناني. والعرب في إسرائيل بدأوا يبرزون كقوة مهمة ومؤثرة ونشيطة في الأعوام الأخيرة، ومتداخلة في بعض فصولها بصورة إيجابية في الصراع. ما هي نظرتكم إلى هذين العاملين؟

أبو علي مصطفى: في العقود الماضية كنا نكتفي بأن نطلق عنوان المشروع الوطني العام، من دون أن نتوغل في خصوصيات الحالات الفلسطينية التي يجب أن يكون لكل منها أيضاً مشروعها الخاص في إطار العام. كنا نكتفي جميعاً بشعار حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة. لكن بعد ذلك عندما كنا ننظر إلى فلسطيني 1948، لم نكن ندرك أنه يجب أن يكون له مهمات وشعارات ونواظم عمل مختلفة عن الفلسطيني الموجود في الأردن أو في لبنان. ولم نكن نستدرك هذه المسألة. لكن في الأعوام الأخيرة، وهذا موجود في وثائقنا، أعطينا هذه المسألة قيمة كبيرة. قلنا إن الفلسطيني في لبنان هو داخل المشروع الوطني الفلسطيني العام، لكن له أيضاً إشكالاته وهمومه واهتماماته وأولوياته ودوره النضالي في ظل معطيات معينة.

عندما نلتفت إلى العرب الفلسطينيين في المحتل من فلسطين سنة 1948، وهذه

هي الصفة التي نصفهم بها في أدبياتنا، نرى أنهم يحملون في ذاتهم ولذاتهم بعداً استراتيجياً في القضية الوطنية الفلسطينية، قد يكون إحدى ركائز الحل الاستراتيجي للقضية الفلسطينية، بمعنى فلسطين الديمقراطية. يجب أن نحمي العقل الفلسطيني من التسرع والفرع، ولا يجوز أن نزج بهذا المجموع من جمهورنا الفلسطيني في مهمات قد أحتملها أنا في المحتل من فلسطين سنة 1967، أو في الشتات، لكن ليس بالضرورة

أن يحتملها الواقع الفلسطيني في 1948. ليكن الواقع الفلسطيني هناك محرراً من اعتبارات كثيرة وليناضل من أجل مشروع ثقافي، من أجل بنية اقتصادية مستقلة، من أجل حماية الهوية العربية، من أجل حماية الأرض العربية، من أجل حقوق المواطن. وليتسع العقل الفلسطيني لاستيعاب المعطيات الخاصة بهذا الواقع، والتي ستراكم نضالاته بما يعطيها القدرة على أن تكون بعداً استراتيجياً فيالمشروع التاريخي الفلسطيني.

وبالنسبة إلى العامل العربي، على الرغم مما يمكن أن يقع من تسويات، ومما يمكن أن ينجم عن وقائع جديدة في المعادلة الإقليمية وحسابات العلاقات الدولية، فإننا لا نرى أن جملة الاتفاقات التي تعقد مع إسرائيل ستصادر الصراع في المستقبل. أنا أذكر أن بيغن قال في أثناء المفاوضات في كامب ديفيد عبارتين قد تكونا مؤذيتين لمشاعر الإنسان العربي، لكنهما داخلتان ضمن النظرية الصهيونية. قال: "لا تنسوا من بنى الأهرام، أي نحن تاريخ المنطقة"، لكن الأخطر من ذلك قوله: "نحن شركاء في ثروات المنطقة، ولا يجوز لأحد أن يحرمننا إياها." هذا يبين أحد تطلعات أصحاب المشروع الصهيوني للمدى الأبعد. إننا، هو عملياً في واقعه، ثم في تطلعاته، سيبقى على حالة التناقض مع أي مشروع نهضوي عربي. ولهذا نحن لا نعتقد أن الاتفاقات ولا غيرها ستكون مصيرية بالنسبة إلى مستقبل الصراع. نحن لا نرى أن الأمور يمكن أن تستقر على نحو يكون فيه المشروع الصهيوني مشروعاً مقبولاً أو مستوعباً أو مرحباً به في المنطقة.